جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية: الآداب واللّغات
قسم: الآداب واللّغة العربيّة

# مذكرة ماستر

أدخل الميدان
أدخل الفرع
تخصّص: لسانيّات عربيّة

رقم: ع/29

---

إعداد الطالبين:
محمود فمّام  بن عمر عز الدين

يوم:26/06/2021

## أقسام الكلام من منظور عبد الرحمن الحاج صالح

---

أعضاء اللّجنة المُناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ليلى كادة | أ. د. | جامعة بسكرة | رئيس |
| صفية طبني | أ. مح أ | جامعة بسكرة | مقرر |
| صالح حوحو | أ. مح أ | جامعة بسكرة | مناقش |

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

نُهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اللّذين لا تتم الصّالحات إلا بشكر الله تعالى، والثناء عليهما.

إلى كلّ الإخوة والأخوات الذين فرحوا بنجاحنا، وإلى كلّ الأصدقاء والزملاء.

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا، وألهمنا الصّبر على المشقّات التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل، كما نتقدّم بالشكر الخاص للمشرفة الدكتورة:"صفية طبني" التي لم تبخل علينا بنصائحها، وتوجيهاتها، والشكر موصول إلى كلّ مربٍّ أفادنا بعلمه منذ أول المراحل إلى حدّ هذه اللّحظة.

# مقدّمة

## مقدمة:

أفرز الاهتمام بموضـوع الكلام العربيّ وأقسـامه وجهات نظر مختلفة وآراء متباينة بين النّحاة القدامى الذين اقتنعوا بالتقســيم الثلاثي من جهة، والنّحاة المحدثين الذين أكّدوا على ضـرورة إعادة النّظر في هذا التقسيم وفق أسس جديدة تتلاءم مع خصـوصـيّات اللّغة العربيّة من جهة أخرى، إلّا أنّ آراءهم –أي النحاة المحدثين– لم تســلم من التباين فيما بينها حول هذا الموضــوع، فظهر الاختلاف جليّا عند كثير منهم؛ كلٌّ حســب مقاييســه المعتمدة في التقســيم، وتبعا لزاوية النظر التي انطلق منها، وقد ردّ عبد الرحمن الحاج صــالح على هذه الشبهات التي أثارها الباحثون المحدثون، وساق الأدلّة التي تفنّدها، وتردّها.

وانطلاقا ممّا سبق انبثقت فكرة موضوع مذكرتنا الموسوم "**أقسام الكلام من منظور عبد الرحمن حاج صالح**"، وينطلق هذا البسط من إشكالية أساسية هي:

–ما صحّة تأثّر النّحو العربيّ والقسمة الثلاثيّة التي اعتمدها النحاة بمنطق أرسطو من وجهة نظر عبد الرحمن الحاج صالح؟

وتتفرع من هذه الإشكالية إشكالات فرعيّة، هي:

– ما دوافع النّحاة المحدثين في إعادة النظر في تقسيم الكلام العربي؟

– كيف قسم النّحاة المحدثون الكلام العربي؟

– ما المقاييس التي اعتمدوا عليها في ذلك؟

–كيف ردّ عبد الرحمان الحاج صـالح شـبهات المحدثين حول أصـالة النّحو العربيّ والقسـمة الثلاثيّة؟

ويعود سـبب اختيارنا هذا البحث إلى كونه من المواضـيع الأسـاسـيّة والأوليّة في علم النّحو العربيّ، والتي لاقت صـدى كبيرا عند الباحثين المحدثين. أمّا الغاية من البحث فتتجلّى في جملة من الأهداف التي كان دافعها أســبابا ذاتية وأخرى موضــوعيّة؛ وتتمثّل الأســباب

الذاتية في الميل الشديد إلى هذا الموضوع، وأما الأسباب الموضوعية فمدارها محاولة الكشف عن مدى صحّة البسط الذي قدّمه الدّارسون المحدثون.

ومن باب الاعتراف بإسهامات السابقين حول موضوع تقسيم الكلام العربي، توجّب علينا ذكر الجهود التي قام بها على سبيل المثال كلّ من العياشي أحمد شيشي في مذكرته المقدّمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الموسومة " أقسام الكلم العربي عند النّحاة المحدثين إبراهيم أنيس وتمّام حسان أنموذجا"، وأيضا ما قدّمته سعاد شرفاوي في مذكرتها المقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الموسومة: "التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح".

واقتضت معالجة الإشكالية المبسوطة تقسيم البحث إلى مدخل، وفصلين تسبقهما مقدّمة، وتعقبهما خاتمة تضمّنت نتائج البحث. وجاء المدخل بعنوان: الكلام العربيّ مفاهيم ومصطلحات، تناولنا فيه أهم المصطلحات المتعلّقة بالكلام العربي، كالكلام والكلِم، والقول والجملة، أما الفصل الأوّل فخصّصناه لعرض تقسيم القدماء والمحدثين للكلام العربيّ، مع ذكر أهم الانتقادات التي وُجِّهت إلى الطرفين. أمّا الفصل الثاني فتضمّن آراء وردود الباحث عبد الرحمن الحاج صالح على النقد الذي وُجِّه للنحاة القدامى، في مسألتي علاقة النحو العربي بالمنطق، والقسمة الثلاثيّة ومدى استنباط أحكامها من المنطق. وجاءت الخاتمة بوتقة ضمّت أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث.

واعتمدنا في هذا البحث عل المنهج الوصفي الذي يناسب مثل هذه الدّراسات مع توظيف آلية التحليل؛ وذلك من خلال تتبّع آراء النّحاة المحدثين وأهمّ المقاييس التي اعتمدوها في ذلك، مع ذكر آراء النقّاد في ذلك.

ولا شكّ في أنّ الاقتراب من آراء النّحاة والباحثين ومحاولة فهمها على حقيقتها من أعظم الصّعوبات التي تواجه أيّ باحث، وهذا ما صادفنا فعلا أثناء عرضنا لآراء النحاة المحدثين، ومقابلتها برأي باحث كبير مثل عبد الرحمن الحاج صالح.

وفي الأخير نحمد الله سبحانه وتعالى على إعانتنا لإتمام هذا البحث، كما نتوجّه بالشّكر الجزيل إلى المشرفة الدكتورة **صفية طبني** التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها، فجزاها الله عنّا خير جزاء.

# مدخل:

# الكلام العربي مفاهيم ومصطلحات

## مدخل:

## الكلام العربيّ مفاهيم ومصطلحات

**1-مفهوم الكلام.**

أ.لغة

ب.اصطلاحا

**2-الكلام والقول.**

**3-الكلام والجملة.**

للمصطلح النّحوي أهمية بالغة كونه أساسا للدراسات النحوية؛ إذ يعدّ المدخل الأول للمعرفة العلمية؛ لأنّه يسهم في رسم معالمها، ويوضح مبادئها، وعليه فكان لزاما توضيح بعض هذه المصطلحات.

## 1.مفهوم الكلام:

### أ. لغـة:

جاء في لسـان العرب: «القرآن كلام الله وكلماته وكلمته، وكلام الله لا يعدّ ولا يحصـى، وهو غير مخلوق تعالى الله عما يقول المفترون علوا كبيرا، وفي الحديث: أعوذ بكلمات الله التامات؛ قيل: هي القرآن؛ قال ابن الأثير: إنّما وصف كلامه بالتّمام هاهنا؛ لأنه لا يجوز أن يكون في شـيء من كلامه نقص أو عيب كما يقولون في كلام الناس، وقيل: من التّمام أنها تنفع المتعوّذ بها وتحفظه من الآفات وتكفيه، وفي الحديث: سـبحان الله عدد كلماته؛ كلمات الله أي كلامه وهو صـفة، وصـفاته لا تنحصـر بالعدد، فذكر العدد هاهنا مجازا بمعنى المبالغة»[1].

وجاء في مختار الصّحاح: «الكلام اسم جنس يقع على الكثير والقليل، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة مثل: نبقة ونبق، وفيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ وكِلْمَةٌ وكَلْمَةٌ، والكلمة أيضـا القصـيدة بطولها، وقد تطلق الكلمة ويراد بها المفيد من قبيل إطلاق

1-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2010 م، ج 12، ص 522.

الجزء على الكلّ، كقولهم لا إله إلا الله كلمة إخلاص، والكليم الذي يكلّمك وكلّمته تكليما وكلاما مثل: كذّبه تكذيبا وكذابا وتكلّم كلمة بكلمة؛ أي جاوبه وتكالمًا بعد التهاجر؛ أي كانا متهاجرين فأصبحا يتكالمان ولا تقل يتكلّمان، وما أجد متكلَّما بفتح اللّام أي موضع كلام، "والكلمان" المنطيق و"الكَلْمُ" الجراحة والجمع "كُلوم" و"كلام"، وقد كلّمه من باب ضرب ومنه قراءة من قرأ: ﴿**وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنْ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ**﴾ **(سورة النّمل/الآية 82)**»[1].

**ب.الكلام اصطلاحا:**

يعرّفه الشّريف الجرجاني بقوله: «هو في اصطلاح النّحويين المعنى المركّب الذي فيه الإسناد التام»[2].

جاء في ألفية ابن مالك:

**كَلَامُنَا لَفظٌ مُفيدٌ: كَاسْتَقِمْ *** وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ، حَرْفٌ الكَلِمْ**

**واحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمْ**** وكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ**

1-محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصّحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994م، ص 240.

2-الشّريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، (د. ط)، 2004 م، ص 155.

قال "ابن الناظم" في شرح الألفيّة: «الكلام عند النحويّين هو اللّفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: مفيد كاستقم، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصحّ الاكتفاء بها كفائدة استقم، فاكتفى بتتميم الحدّ بالتمثيل»[1].

ويعرّفه مصطفى الغلاييني بأنّه: «الجملة المفيدة معنى تاما مكتفيا بنفسه مثل: رأس الحكمة مخافة الله، فاز المتقون، من صدق نجا، فإن لم تفد الجملة معنى تامّا مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما، فإن ذكرت الجواب فقلت: إن تجتهد في عملك تنجح»[2].

صفوة القول فيما تقدم آنفا من تعريفات اصطلاحية للكلام، أنّ هذا المصطلح يتأرجح بين كلام وكلِم، إلّا أنّ الغرض الذي يصبو إليه النحاة من تعريف الكلام هو حصول الفائدة، فإن لم تحصل الفائدة لا يعدّ كلاما في نظر النحاة.

**2-الكلام والقول:**

يرى ابن جني (ت 392 هـ) أن الكلام: «كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمّد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه ومه، ورُويد، وجاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول: فأصله أنّه كلّ لفظ مَذَلَ به اللّسان تاما كان أو ناقصا، فالتّام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه وإيه، والنّاقص ما كان بضدّ ذلك،

1-ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000 م، ص 5.

2-مصطفى الغلاييني، جامع دروس العربية، تحقيق: عبد المنعم ابن خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1994م، ص 4.

نحو: زيد، محمد، وإنّ، وكان أخوك إذا كانت الزّمانيّة لا الحدثيّة، فكل كلام قول وليس كل قول كلاما، هذا أصله ، ثم يتّسع فيه، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء»[1].

ويضـيف ابن جني: «ومن أدلّ الدّليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع النّاس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال القرآن قول الله، وذلك أنّ الذي لا يكون إلا أصـواتا تامّة مفيدة، وعدل به القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء هذا موضع ضيق متحجّر، ولا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه، فعبر لذلك عنه بالكلام معتقدة»[2].

وفي هذا الموضـوع يسـرد "ابن جني" قول سـيبويه مفرّقا بين الكلام والقول: «اعلم أن قلت في كلام العرب؛ إنّما وقعت على أن يحكى بها، وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا»[3].

**3-الكلام والجملة:**

لم يستعمل سيبويه ولا النّحاة من قبله مصطلح "الجملة"، لكنه استخدم مصطلح "الكلم" في باب: "هذا ما الكلم من العربية" للتعبير عن موضـوعات نحويّة متعدّدة، حيث يقول أبي سـعيد السّـيرافي في هذا الباب: «أما الكلم فقد يسـأل السـائل فيقول: لِمَ لَمْ يقل الكلام أو الكلمـات؟ الجواب أن الكلام يقع على القليـل، والكثير، والواحـد، والاثنين، والجمع، والكلم: جماعة كلمة، كما تقول: خلفة وخلف وخربة وخرب؛ وإنما أراد سيبويه أن يبيّن الاسم والفعل،

1-ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2007 م، ج1، ص 54.
2-المرجع السابق، ج1، ص 56.
3-المرجع نفسه، ج1، ص 56.

والحرف، وهي جمع فأراد أن يعبر عنها بأشـكال الألفاظ وأشـبعها تحقيقا ولم يقل الكلمات؛ لأنها جمع مثل الكلم، والكلم أخفّ منها في اللفظ، فاكتفى بالأخفّ عن الأثقل؛ إذ لم يكن في أحدهما مزية عن الآخر»[1].

وهكذا استمر النّحاة بعد سيبويه في تحاشي استخدام مصطلح "الجملة" إلى أن وصل المبرّد، فكان أوّل من وظّف مصطلح "الجملة"؛ حيث قال في المقتضب: «إنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، ويجب بها الفائدة للمخاطب»[2].

وجاء بعده ابن جني ذاكرا مصطلح الجملة: «ثم جاءوا في ما بعد بالحروف؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركيبها واستقلالها بأنفسها، نحو: إن زيد أخوك، وليت عمرا عندك، وبحسبك أن تكون كذا»[3].

من خلال ما سبق بيانه عن مفهوم الجملة، نلحظ أنّ ما قدّمه النّحاة المتقدّمون غير ما قدّمه النّحاة المتأخّرون، وهذا الأمر جعلهم ينقسمون إلى قسمين:

- قسم يرى الكلام مرادفا للجملة.
- قسم آخر يرى أنّ الكلام غير الجملة.

1-أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: حسن مهدلي وسيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط3، 2017م، ج1، ص 12.

2-المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط1، 1994 م، ج1، ص 4.

3-ابن جني، الخصائص، ج2، ص 33.

# الفصل الأول:

# الدّرس النحوي لأقسام الكلام العربي بين القديم والحديث

## الفصل الأول:

## الدرس النحوي لأقسام الكلام العربي بين القديم والحديث

### المبحث الأول: مقاييس أقسام الكلام عند القدماء

1. أقسام الكلام عند سيبويه

2. مقياس المعنى عند القدماء

3. أدلة التقسيم الثلاثي عند القدماء

4. معيار التقسيم الثلاثي

5. أسس تقسيم القدماء للكلام

### المبحث الثاني: مقاييس أقسام الكلام عند المحدثين

1. عند إبراهيم أنيس.

2. عند مهدي المخزومي.

3. عند تمام حسان.

## المبحث الأول: مقاييس أقسام الكلام عند القدماء

لقد قسّـــم النّحاة العرب القدامى الكلام في اللّغة إلى ثلاثة أقســـام هي: الاســـم والفعل والحرف على أساس لغوي، وباعتبار الدلالة على الذات والحدث والعلاقة.

### 1-أقسام الكلم عند سيبويه (ت 180 هـ):

يقسّم سيبويه الكلام تقسيما ثلاثيّا، كما ورد في كتابه وذلك بقوله: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا بفعل»[1].

وبهذا يكون سيبويه رائد القسمة الثلاثيّة، وقد سار على دربه كثير من النّحاة، ورضوا بالقســمة الثلاثيّة، وبذلك يكون إجماع النحاة القدماء عليها، إلّا أنّ هناك من زاد قســما رابعا سماه الخالفة، وهو جعفر بن صابر، ويظهر أنّ هذه النظرة لم تجد القبول لدى بعض النّحاة، قال ابن هشـــام: «إنّها باتّفاق من يعتد به، فيفهم منه أنّه لم يعتد بقول من قال: أخالف هذه القسمة، ومثله الصبّان»[2].

### 2-مقياس المعنى عند القدماء:

### أ/ حدّ الاسم:

1-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1، ص 12.
2-ابن هشــام الأنصــاري، شــرح اللّمحة البدريّة في علم العربيّة لأبي حيان الأندلســي، تح: صــلاح روّاي، دار المرجان، مصر، ط2، ج1، ص 162.

***حدّ الاسم عند سيبويه (ت 180 هـ):** لم يجعل سيبويه حدّا للاسم بل اكتفى بالتمثيل له فقال: «فالاسم رجل وفرس وحائط»[1]، ويلحظ الدّارس أنّ النّحاة بعد سيبويه حاولوا حدّه بحدّ جامع مانع، فكثرت الحدود الموضوعة فيه.

***حدّ الاسم عند الرمّاني (ت 384 هـ):**

حدّ الرمّاني الاسم بقوله: «هو كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان»[2]، بمعنى أنه لم يقترن ولم يدلّ على شيء من الزّمان.

***حدّ الاسم عند الزمخشري (ت 538 هـ):**

حدّ الزمخشري الاسم بقوله: «الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران»[3]، والواضح أنّ الزمخشري حدّ الاسم بأنّه لا يقترن ولا يدلّ على شيء من الزّمان بأيّ حال من الأحوال. ويرى البطليوسي أنّ كلّ ما جاء به النّحاة عن الاسم لا يصحّ أن يكون حدا له؛ وإنّما هي رسوم وضعت على جهة التقريب، ويصرّح فاضل السّاقي أنّ هذا الرّأي له آثاره وخطورته، وذكر أنّ (أشبه) الأقوال بأن يكون حدّا للاسم أن يقال: الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصّل يمكن أن يفهم بنفسه»[4].

---

1-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

2-الرماني، رسائل في النحو واللغة، تح: محمد جواد يوسف يعقوب مسكوتي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ص 31.

3-الزمخشري، المفصّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1425هـ-2004م، ص33.

4-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ- 1988م، ص 50.

والواضـــح من هذا التعقيب أن النّحاة لم يأتوا بمفهوم واضـــح للاســـم وبيان علامته، فخرجت كثير من الكلمات من طائفة الأسـماء، كالأدوات، والإشـارات، والضـمائر، وأسـماء الأفعال.

وعلى الرغم من كلّ هذه الحدود التي وضعها النّحاة للاسم إلّا أنّ إعراض سيبويه عن حدّ الاسم واكتفاءه بالتمثيل له فقط، كان من أسباب الاضطرابات التي وقع فيها النحاة.

**ب/ حد الفعل:**

إذا كان النّحاة قد اختلفوا في وضع مفهوم محدّد للاسم، وفي وضع علامات واضحة تميّزه عن غيره من أقسام الكلم، فاختلافهم في وضع حدٍ بيّنٍ للفعل وبيان علاماته كان أقلّ من ذلك بكثير.

***عند سيبويه (ت 180 هـ):**

وضـع العالم النّحوي سـيبويه حدّا للفعل بقوله: «أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسـماء، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام: الماضـي، والمضارع، والأمر، مؤكّدا وظائفه الصرفية التي يمتاز بها وهي دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض، أو حاضر أو مستقبل»[1]، والملاحظ أنّ سيبويه قد ربط حدّ الفعل بوقوعه في الزمن الذي يحدّد نوعه.

ويؤكّد ذلك أيضا في قوله: «أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

1–فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 6–7.

فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا اذهب وأقتل...كذلك بناء ما لم يقع وهو كائن»[1]، والمدقّق في ما ذهب إليه سيبويه في حدّ الفعل يلحظ بأنّ هناك كلمات عدّها أفعالا إلّا أنها لم تحظ بلفظ أحداث الأسماء مثل: "ليس" و"عسى" و"نعم" و"بئس"...

ومِن النّحاة من أخذ بقول سيبويه وعدّها أفعالا اعتباريّة لا أفعالا حقيقيّة.

***حدّ الفعل عن ابن السرّاج (ت 316 هـ):**

حدّ ابن السرّاج الفعل بقوله: «الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل وقلنا: (وزمان) لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط، فالماضي كقولك: صلّى زيد، يدل على أن الصّلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر في قولك: (يصلّي) يدلّ على الصّلاة وعلى الوقت»[2].

إذن فحدود الفعل عند النّحاة القدماء ركّزت على دلالة الكلمة بالحدث، ووقوع الزمن، إلّا أنّ هناك من وضع للفعل آليات أخرى تحدّد له خواص التصريف التي تميّزه عن غيره من أقسام الكلم.

***حدّ الفعل عند الزجاجي (ت 337 هـ):**

1-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشر: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1408هـ-1988م، ج1، ص 12.

2-أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي، الأصول في النّحو، تح: محمد عثمان، منشورات المكتبة الثقافية الدينية، ط1، 2009م، مج 1، ص 44.

ويتّضـــح ذلك بقوله: «وأما الفعل فحدّه أن يقال: كلّ كلمة تدلّ على معنى وزمان محصّل فهو فعل، كقولك: ضرب، وانطلق، يدلّ على الانطلاق في زمان، وله أيضا خواص، فمن خواصه التصريف، نحو: ضرب، يضرب، ذهب، يذهب، وما أشبه، ومنه صحة الأمر، نحو: اضرب واقتل، وما أشبه»[1].

***حدّ الفعل عند ابن يعيش (ت 553 هـ):**

ذكر ابن يعيش أن هناك عمليات شكليّة تميّز الفعل عن غيره من أقسام الكلم العربي، وذكر منها: «صحّة دخول حرفي الاستقبال عليه، ولحاق المتّصل البارز من الضمائر، وفي تصوّر العلامة الأخيرة صالحة على مستوى الشكل للتفريق بين الفعل والصفات، نحو: ضارب، مضروب، وحسن، شديد، وعفار»[2].

ونقل بعض النّحاة كثرة الحدود الموضـــوعة للفعل، إلّا أنّ النحاة نقدوا بعض هذه الحدود، واكتفوا بذكر علامات خاصّة تتميز بها الأفعال دون حدّ.

وبالعودة إلى حدّ سيبويه للفعل حين قال: الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ونسبت لما مضـــى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يقطع؛ ويفهم من هذا الحدّ تركيز سيبويه في الفعل على ثلاثة نقاط، هي:

- أن يكون مشتقا من مصدر.

1-أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، تح: محمد السيّد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 23.

2-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 67.

- أن يكون على بناء خاص بالأفعال، يؤخذ هذا من قوله: وأما الفعل فأمثلة، وهي الآنية الخاصة بالأفعال.
- أن يدل ببنيته على الزمان.

**ج/ حدّ الحرف:**

تجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف النّحاة القدماء لم يكن محصورا على حدّ الاسم، والفعل، بل تعدى ذلك إلى الحرف، إلّا أنّ هذا الاختلاف أقلّ حدّة عنه في الاسم والفعل.

***حدّ الحرف عند سيبويه (ت 180 هـ):**

يرى سيبويه: «أنّ الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل، مثال لذلك ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها»، والملاحظ أن غالبية أقوال النّحاة تدور حول فكرة واحدة، وهي أن الحرف كلمة تدلّ على معنى في غيرها.

***حدّ الحرف عند الزمخشري (ت 558 هـ):**

حدّ الزمخشري الحرف بقوله: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره»[1]. والمتمعّن في قول الزمخشري يلحظ أنّه أضاف مقارنة بغيره في حدّ الحرف معنى التعليق الذي يؤدّيه الحرف في الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة.

***حد الحرف عند ابن الأنباري (ت 577 هـ):**

1-أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2004م، ص 287.

يقول في حدّ الحرف: «فإن قيل: لم سمي الحرف حرفا؟ قيل: لأنّ الحرف في اللّغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي طرفه، فســـمّي حرفا؛ لأنّها أتت في طرف الكلام، فإن قيل: فما حدّه؟ قيل جاء بمعنى في غيره، وقد حدّه النحويون أيضـــا بحدود كثيرة...فإن قيل: فإلى كم ينقسم الحرف؟ قيل إلى قسمين مُعْمَلْ ومُهْمَلْ»[1].

ويراد بالحرف المُعمل حرف الاختصاص، مثل حروف الجر وحروف الجزم؛ والمُهمل غير المختصّ كحروف الاستفهام وحروف العطف.

***حد الحرف عند ابن عقيل (ت 769 هـ):**

يظهر ذلك في قوله: «وإن لم تدلّ على معنى في نفسها، بل في غيرها، فهي الحرف»[2]، والواضح أنّه أدرك المعاني التي تدرك من الكلام باستخدام الحروف، هذا ما جعل حدّ الحرف مفهوما عن بقية أقسام الكلام في العربية.

وما يمكن استنتاجه ممّا أثاره النحاة القدماء حول مسألة الحرف التأكيد على أن الكلام لا يتعدى التقسيم الثلاثي، وأن الحرف قسم ثالث للاسم والفعل.

**3-أدلة التقسيم الثلاثي عند القدماء:**

اعتمد القدماء في تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام على أدلة نذكر أهمها في ما يأتي:

**أ-الاستقراء:**

1-أبو بكر بن الأنباري، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هيود، دار بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص 40.

2-بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1، 1980م، ص 15.

وضع ابن هشام (ت 761 هـ) حدّا للكلمة بقوله: «بيّنت أنّها جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، والدليل على انحصار أنواعها الثلاثة الاستقراء؛ فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلّا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه».[1]

**ب-الدلالة:**

يقول ابن عقيل (ت 765 هـ): «وهي إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف؛ لأنّها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها فهي الحرف، والفرق بين الإسناد والدلالة هو أن الكلمة في الأوّل تلفظ ضمن الجملة، وفي الثانية تلفظ مستقلة ومنفردة»[2].

**ج/الإسناد:**

يبيّن الأشموني (ت 838 هـ) الدليل على انحصار الكلمة في ثلاثة أقسام لكون «الكلمة إمّا أن تصلح ركنا للإسناد أو لا، والثاني الحرف، فالأوّل إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرفه، الأول الاسم، والثاني الفعل»[3].

1-أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 1425هـ-2004م، ص 28.

2-عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدّة، ط7، 1400هـ- 1980م ، ص 10.

3-المرجع نفسه، ص 10.

**4-معيار التقسيم الثلاثي:**

اعتمد النّحاة القدماء في تقسيم الكلام على أساس المعنى المستقل، والزمن. والملاحظ أنّ هذا المعيار تحقّق في الفعل، نحو قولك: "ذهب" كلمة دالة على معنى مستقل حدث في زمن ماضٍ.

وتحقّق للاسم معنى مستقل دون زمن، نحو قولك: "كتاب" كلمة دالة على معنى مستقل خال من الزمنيّة.

أما الحرف فما لم يتوفّر فيه شيء من المعايير، نحو قولك: "هل" التي لا يفهم معناها إلّا في غيرها، كما أنّها لا تدلّ على زمن ما[1].

ومجمل القول هو: «الكلمة إن دلّت على معنى مستقل وزمن فهي الفعل، وإن دلّت على معنى مستقل ولا زمن له فهي الاسم، ولا ينقص ذلك بدلالة بعض الأسماء على الزمن كظرف الزمان كقولك: أمس، وغدا واليوم؛ لأنها تقبل علامة الاسمية، ففيها حوالي الاسم لا الفعل»[2].

**5-أسس تقسيم القدامى للكلم:**

ذهب "أحمد محمود نحلة" إلى أنّ كلّ ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في الكلم العربيّ اعتمد فيه على أسس خمسة، هي:

1-ينظر: جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، 1975 م، ص 54.

2-عادل خلف، نحو اللّغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1414 هـ-1994م، ص 17.

أ-**الأساس التوزيعي:** يعني السوابق واللّواحق الخاصة بالأسماء، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجرّ، أو يلحق بها تنوين التمكين، أو ياء النسب.

ب-**الأساس الاستبدالي:** ويعني أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم الجنس في سابق لغويّ صحيح.

ج-**الأساس الوظيفي:** يعني أن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلا، أو مفعولا، أو في أيّ موضع تختص به الأسماء، فتؤدّي وظيفتها النحويّة.

د-**الأساس الصّرفي:** يعني أن تثنّى الكلمة أو تجمع جمعا صحيحا، أو جمع تكسير، أو تصغّر، أو تؤنّث.

هـ-**الأساس الدلالي:** يعني أن تدلّ الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصَّل[1].

ويظهر ممّا سبق أنّ سيبويه ومن تبعه من النّحاة لم يعتمدوا على معيار واحد في تعرّف القسم الذي تصنّف الكلمة تحته، كما لم يشترط بعض النحاة الذين اتّبعوا سيبويه انطباق كلّ العلامات الخاصة بقسم من أقسام الكلم على كل كلمة مصنّفة تحته، وهذا ما نجده في قول ابن السرّاج بعد أن ذكر عددا من علامات الأسماء: «إلّا أنّ هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم، وإنّما يعرف بها الأكثر»[2]، أي إنّ هناك كلمات لا تنطبق عليها العلامات التي ذكرها،

1-ينظر: محمود أحمد نحلة، الاسم والصّفة في النّحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1994م، ص73.

2-ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح: محمّد عثمان، ط1، 1430هـ- 2009م، ج1، ص 41.

لكن لا يخرجها هذا من قسم الأسماء؛ لأنّه لا يشترط انطباق كل علامات الأسماء على كلّ كلمة تدخل تحت الاسم في القسمة الثلاثية.

**المبحث الثاني: مقاييس أقسام الكلام عند المحدثين**

إنّ أوّل لغويّ من العرب المحدثين تناول بصيغة واضحة موضوع أقسام الكلام العربيّ وطعن في مطابقته لمعطيات العربيّة بسبب تأثّره المفترض بمنطق أرسطو هو "إبراهيم أنيس" الذي ينتمي إلى دائرة اللّسانيّين العرب المحدثين.

**1-إبراهيم أنيس:**

**أ-تقسيم إبراهيم أنيس للكلام العربي:**

في نطاق توضيح نسبية المفاهيم اللّغوية، حرِص إبراهيم أنيس في الفصل الثاني من كتابه "من أسرار اللغة" الذي عنونه "منطق اللّغة" على إبراز الفروق القائمة بين ما أسماه "منطق اللّغة أو نسبية مفاهيمها ووحداتها، ومنطق الفلاسفة على مستوى الأصوات، والصّرف، والنحو"، ووضّح أنّ النّظرة الحديثة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة تتّجه إلى الفصل بين الدّرس اللّغوي والدّرس المنطقي خلافا لما كان سائدا في الدراسات اللّغوية القديمة العربية منها أو الغربيّة.[1]

وقد تطرّق إبراهيم أنيس لأقسام الكلام العربي في نطاق بحث "الجملة العربية أجزاؤها ونظامها" تحت عنوان "أجزاء الكلام"، وفي هذا الإطار يرى بأنّ النحو العربيّ تأثّر بمنطق

1-ينظر: عز الدين المجدوب، المنوال النّحوي العربيّ، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص 182.

أرسطو؛ حيث يقول: «لذلك لا نعجب حين نرى اللّغويّين القدامى من العرب قد سلكوا هذا المسلك في الربط بين اللّغة والمنطق الأرسطي، وأن نشهد في بحوثهم اللّغويّة من الأقيسة والاستنباط ما لا يمت لروح العربية بصلة ما»[1].

لقد بدا لإبراهيم أنيس نوعٌ من التضارب في تقسيم القدماء للكلام؛ لأنّ تعريفهم لأقسام الكلام الثلاثة ليس جامعا ولا مانعا؛ حيث يقول: «قنع اللّغويّون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل، وحرف، متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان، وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة، سمّوها الاسم، والكلمة، والأداة، ولمّا حاول اللّغويّون من العرب تحديد المقصود شقّ عليهم ذلك»[2].

ويرى "إبراهيم أنيس" أنّ النّحاة القدامى عرّفوا الاسم بأنه: «ما دلّ على معنى، وليس الزمن جزءا منه» لا ينطبق على الأسماء الدّالة على الأوقات، كاليوم، والليلة، وعلى المصادر، ويرى أنّ تعريف الفعل عندهم: «ما يفيد معنى كما تدلّ صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحال، والاستقبال) لا يستقيم لسبب أوّل ذُكر في باب الاسم، وهو أنّ المصادر تدلّ على الزمان؛ ولكنّه يقيم استدلاله بصفة أساسية على رأي استفاده من النحو المقارن، ومحصّله أن الفصيلة السامية تختلف عن الألسنة الهنديّة الأوروبيّة في كيفية تعبير صيغ أفعالها على الزّمن، بينما تدلّ الصّيغ الفعليّة في اللاتينيّة أو الإغريقيّة على عدد كبير من الأزمنة يصل

1-إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط 6، 1978 م، ص 134.
2-المرجع نفسه، ص 279.

حدّ أزمنته إلى سبعة. وبناء على هذا، فالربط بين الصّيغ والفكرة الزمنيّة غير وثيق في تلك اللّغات الساميّة، وقام بانتقاد تعريف النّحاة العرب للفعل على أساس دلالاته على الزمن»[1].

أما من ناحية الحروف، فأوضح إبراهيم أنيس أنّ تعامل اللّغويين معها أمر عجيب؛ لأنهم يكادون يجرّدونها من المعاني، وينسبون معانيها لغيرها من الأسماء والأفعال، ولمّا عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظمْؤُهَا*** تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل

وفيه "عَلَى" بمعنى "فَوْقَ".

وقول قطريّ بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح رديئة***من عن يميني تارة وأمامي

وفيه "عَنْ" بمعنى "نَاحِيَة". قالوا: «إنّ من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان، وفي هذا الصّدد يتساءل أنيس قائلا: "لمّا فرَّق النّحاة بين "على" و"فوق" وبين "في" و"داخل" وبين" إلى" و"نحو"، فجعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء. وبهذا يرى أنّ فكرة الحرفيّة كانت غامضة عند النّحاة، وأنّ تعريفاتهم ليست جامعة ولا مانعة، ولهذه الأسباب يرى أنّ النّحاة حينما أحسّوا بشيء من الاضطراب في تحديد الاسم والفعل والحرف لجؤوا إلى ما يسمّى علامات الأسماء وقبولها التنوين والألف واللام وغير ذلك، وعلامات الأفعال وإمكان اتّصال بعضها بضمير الرفع المتّصل وسبق بعضها بقد والسّين وسوف»[2].

1-عز الدين المجدوب، المنوال النّحوي العربي، ص 183.

2-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 184.

يرى "إبراهيم أنيس" أنّه لا يجب أن ننســـاق إلى ذلك الجدل العقيم الذي ثار بين النّحاة القدماء والمحدثين في تحديد أجزاء الكلام وتعريف كلٍّ منها، فما ينطبق على لغة ما قد لا ينطبق على لغة أخرى، ويقترح بعد هذا ثلاثة أســـس لتحديد أجزاء الكلام هي: المعنى، الصيغة، وظيفة اللّفظ في الكلام.

تلك هي الأسس التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان للتفرقة بين أجزاء نقيس بها مجتمعةً أقسام الكلام، وعدم الالتفات إلى بعض اللّغات كالصينيّة التي لا نكاد نتبيّن فيها أفعالا أو حروفا، يقول أنيس: «ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحدٍ من هذه الأسس؛ لأن مراعاة أساس المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف، مثل "قائل، وسامع، ومطيع" أسماء وأفعالا في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما أو فعلا في وقت واحد، انظر قوله عزّ وجلّ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُمْ مَا أَنفَقُوا وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ (الممتحنة/10) نجد في هذه الآية وصفا وفعلا ومعناهما واحد، بل وظيفتهما في الكلام متحدة، إذ يقوم كلٌّ منهما بعملية الإسناد، ولكن الصّيغة مختلفة لكلٍّ منهما، ولذا نفرّق بين كلمتين جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر، ومراعاة الصّيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرّق بين تلك الأفعال والصّفات التي وردت في اللّغة على وزن فعل، مثل: "أحمد" و"يزيد" بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي

وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسما في كلام ما مستعملا استعمال المسند مثل: "النّخيل نبات"، ففي هذه الجملة استعملت كلمة "نبات" مسندا؛ أي كما تستعمل الأفعال، والأوصاف، فإذا رُوعيت تلك الأسس أمكن التمييز بين أجزاء الكلام»[1].

تبعا للأسس التي اقترحها أنيس قدّم تقسيما رباعيا للكلام عدّه أدقّ من التقسيم الثلاثي للنحاة القدامى، ولم ينسبه إلى نفسه، بل نسبه إلى المحدثين؛ حيث قال: «قد وُفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنّه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على الأسس الثلاثة السابقة»[2].

وقد اشتمل تقسيم إبراهيم أنيس على ما يلي:

***القسم الأوّل: الاسم**

ذكر أنّه يندرج تحت هذا القسم ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى، والصيغة، والوظيفة، وهذه الأنواع هي:

- **الاسم العام:** وهو الذي يسميه المناطقة "الاسم الكلّي" الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصّفات في هذه الأفراد مثل: "شجرة"، "كتاب" "إنسان"، "مدينة"... الخ. وأوضح أنيس أنّ الاستعمال اللّغوي قد خصّص مثل هذه الأسماء، وعيّنها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغيّر معناها، أو وظيفتها، أو صيغتها، ويمثل لذلك بأنّ ( الـ) التعريف قد تدخل على مثل هذه الأسماء،

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 281.

2-المرجع نفسه، ص 282.

ومع هذا تبقى على شيوعها في اللّغة العربية كأن نقول: «الرجل خير من المرأة، ولا تريد رجلا معيّنا، وتختلف اللّغات في مثل هذه الظاهرة، ممّا يجعلنا نحن أبناء العربية نخطئ في استعمال بعض الأساليب الإنجليزية حين نترجم تلك العبارة فقد يقول بعضنا: the man is better than the woman، ويُعنى اللّغوي الحديث من الناحية التنظيمية في أيّ لغة باستعمال أداة تعريف»[1].

- **اسم العلم:** يسمّى عند المناطقة ومعظم النّحاة بالاسم "الجزئي"، ويدلّ على ذات مشخّصة لا يشترك فيها معها غيرها، وأنّ إطلاقه على عدد من النّاس إنّما هو من قبيل المصادفة فقط، فلم يطلق اسم "أحمد" من أجل توفّر صفة أو مجموعة من الصّفات في هؤلاء الناس؛ فالعلم عند "استيوارت ميل" لا مفهوم له، ولكن عند المناطقة قد يتبع هذا الاسم العلم، ويصبح وصفًا من أوصاف اللّغة، مثل "حاتم" للكريم، و"نيرون" بمعنى "ظالم"، وحينئذ يكون له مفهوم، ويرتبط بمجموعة من الصّفات ككلّ الأسماء العامة[2].
- **الصّفة:** تسمّى النّعت، وضرب لها أمثلة "أحمر"، و"كبير" ونحو ذلك، وقد تصوّر الارتباط بين الأسماء التي يطلق عليها المناطقة أسماء الذوات، مثل "إنسان" و"حيوان"، وبين ما يسمّيه النّحاة بالصّفات والنّعوت ككبير وأحمر، حين ذكر أنّ الصّفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر ممّا قد ينطبق عليها اسم الذات؛ فالكبير قد يكون إنسانا، وقد يكون حيوانا، وقد يكون شيئا من الأشياء؛ أي ما يسمّيه المناطقة

1-المرجع السابق، ص 282.

2-ينظر: المرجع نفسه، ص 283.

"الماصدق" أكثر عددا في الصّفات منه في أسماء الذوات، ولكن مفهوم "اسم الذات" هو تلك الأوصاف الخاصة التي ترتبط به في أذهان النّاس أكثر تعقيدا من مفهوم النّعوت والأوصاف؛ فالإنسان لا يسمّى إنسانا إلّا بعد تحقق مجموعة من السّمات، كأن يتكوّن من لحم ودم، وأن نلحظ فيه الحياة، وأن يمشي على رجلين، وينطق، ويفكّر، وغير ذلك من السّمات المألوفة عندنا، والتي لا حصر لها، في حين أنّ كلمة "كبير" لا يستعمل مفهومها إلّا على سمة واحدة هي "الكبر" التي تضادّ "الصغر"[1]. وبيّن إبراهيم أنيس أنّ الصّفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، وأورد مثالين لتوضيح ذلك: "الجنود التميميّون على مسيرة الجيش"، و"التميميّون الجنود في طليعة القبيلة"، فقد استعملت "الجنود" في المثال الأول "اسما" وفي المثال الثاني "صفة"، وهي لم تتغيّر في صيغتها أو معناها، ثم ذكر أنّ مِن الاستعمالات اللّغوية التي تيسّر التمييز بين الاسم والصفة ما نعرفه من أنّ الصّفة لا تتقدّم على موصوفها، وكذلك ما نعرفه من ميل اللّغة إلى التمييز بين التذكير والتأنيث بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات، منها "رجل"، و"امرأة"، و"أب" و"أم" في حين تدلّ الصفة على التأنيث، مثل "كبيرة"، "حمراء"...الخ. وأنّ من أسماء الذوات ما هو مذكّر وليس له مؤنّث، مثل "كرسي"، "بيت"، "قلم"، ومنها ما هو مؤنّث وليس له مذكّر، مثل "شمس"، و"دار"...الخ. وختم إبراهيم أنيس

1-ينظر: المرجع السابق، ص 289.

كلامه عن الصفة بقوله: «بهذا و غيره من ظواهر اللّغة نرى أنّ الصّفة أوثق اتّصالا بالاسم، ولكنّها مع ذلك تتميّز ببعض السّمات الخاصّة»[1].

***القسم الثاني: الضمير**

الضمير عند إبراهيم أنيس يتضمّن ألفاظًا معيّنة في كلّ لغة، منها ما يتركّب من مقطع واحد، ومنها ما يتركب من مقطعين؛ لذلك فهي بصفة عامّة ألفاظ صغيرة أدرجها ضمن القسم الثاني من تقسيمه، وهي كالآتي:

- **الضمائر**: هي ما يعنيه النحاة القدامى في كتبهم بمثل "أنا" "أنت" "هو" ...الخ؛ حيث يرى إبراهيم أنيس أنّ الضمائر من وجهة نظر النّحاة القدامى مِن أعرف المعارف، أما ضمائر الغيبة فقال إنّها ألفاظ مبهمة تحتاج إلى بيان، ولا يمكن استعمالها دون ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، وأشار أيضا إلى أنّ الضمائر الخاصّة بالمتكلّم التي طبّقها النحاة لا تحتاج إلى بيان أو تعريف، ورآها لا تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى، وليس ما يسمّيه النحاة بالتخصيص في مثل "نحن العربَ" إلّا بيانا بضمير وتوضيحا له عن طريق اسمٍ ظاهر[2].
- **ألفاظ الإشارة**: هي من وجهة نظر إبراهيم أنيس مثل "تلك" "هذا" "هذه"...الخ، وتعدّ من أنواع الضمير، فقد بدا له أنّ ربط النّحاة لهذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلّا ربطا ظاهريّا تسوّغه حركات الناس أثناء الكلام، أمّا الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ

1-المرجع السابق، ص 290.

2-ينظر: المرجع نفسه، ص 291.

الإشارة، فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر، ففي قولنا: "هذا كتاب" إنّما ينبغي تعيين كتاب خاص، فذكرناه مع لفظ آخر يفيد أيضا وهو الإشارة مثل قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأَبْوَابُ مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ**﴾ (ص/50-53)؛ حيث يقول إبراهيم أنيس معقّبا على الآية بقوله: «نرى أنّ اللّغة قد اختصت بألفاظ الإشارة وباستعمالات تخالف استعمالات الضمائر؛ ممّا يسوّغ جعل كلّ منها مستقلّا عن الآخر في ناحية من النّواحي»[1].

- **الموصولات:** هي النّوع الثالث من أنواع الضمائر، وهي مثل "الذي" و"التي" و"الذين" ...الخ؛ حيث يرى إبراهيم أنيس أنّ من وظائفها الربط بين الجمل.
- **العدد:** هو النّوع الرابع من أقسام الضمير، مثل "ثلاثة"، و"أربعة"...الخ، وهي ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، فقولنا: "ثلاثة رجال" يغني عن قولنا: «رجل، رجل، رجل»[2].

***القسم الثالث: الفعل**

يرى إبراهيم أنيس أنّ الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلام العربي، فهو ركن أساسي في اللّغات الإنسانية، ووظيفته الإسناد كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُمْ مَا أَنفَقُوا وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ**

1-المرجع السابق، ص 292.

2-المرجع نفسه، ص 293.

**أُجُورَهُنَّ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾** (الممتحنة الآية 10)، ويتجلّى الفعل في إفادة الحدث في زمن معين، وكما يرى فالنّحاة أنفسهم أحسّوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا في جدل عقيم، وأوصى بضرورة اللّجوء إلى العلامات التي يعرف بها الفعل، وهي "قد"، و"السين"، وسوف، وضمائر الرفع[1].

***القسم الرابع: الأداة**

يرى إبراهيم أنيس أنّ الأداة من الأقسام الأربعة للكلام العربي، ويتضمّن هذا القسم كلّ ما بقي من ألفاظ اللّغة، والتي منها ما يسمّيه النحاة "الحروف"، سواء كانت حروف "الجر" أو "النفي" أو "الاســتفهام" أو "التعجب" و"الظروف الزمانية والمكانية"، مثل "قبل" و"بعد" و"فوق" و"تحت"... وغير ذلك[2].

**ب-نقد وتقييم تقسيم إبراهيم أنيس للكلام العربي:**

إبراهيم أنيس كان من اللّسانيين الذين سلّموا بتأثّر النّحو العربي بمنطق أرسطو، والأمور المتعلّقة بهذا التقسيم، دون أن يحدّد الفترة التي وقع فيها هذا التأثّر بالفعل، ولم يقدّم أيّ نصّ يثبت مزاعم أخْذ النحاة العرب التقسيم الثلاثي من أرسطو؛ ممّا حدا بالنقاد إلى وضعه في خانة المتأثرين بما ذهب إليه المستشرق "أدالبير ماركس".

1-ينظر: المرجع السابق، ص 293.

2-ينظر: المرجع نفسه، ص 294.

وبعد أن أكّد على اضطراب النّحاة في تقسيم الكلام، رأى ضرورة اتّخاذ تقسيم جديد يقوم على المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام.

ويقول فاضل الساقي في هذا الشأن أنّ: «أنيس كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التعريف بين أجزاء الكلام، وهو أساس شكلي بارز يتعلّق بمبنى الكلمة، إلّا أنّه لا يعتبر الأساس الوحيد في الاعتماد في عملية التفريق، فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تُراعى في التفريق، كالعلامة الإعرابية، والرتبة، وغيرها»[1].

ويرى السّاقي أنّ «المعنى، ووظيفة اللفظ في الكلام من الأسس الوظيفيّة التي تصحّ أيضا للتعريف بين الأقسام المختلفة، ويقصد بها الوظائف السّياقية والصرفيّة، وحين أورد أنيس مراعاة المعنى وحده في عملية تعريف يؤدي إلى اعتبار "قاتل، سامع، ومذيع" أسماءً وأفعالا، والواقع أنها ليست كذلك، بل هي صفات لها سماتها الشكليّة والوظيفيّة التي تميّزها، وإنّ هذه الكلمات لا تعدّ أفعالا بأيّة حال؛ لأنّها تدلّ على الحدث المقترن بزمن، كما يدل الفعل على ذلك؛ بل تدل على موصوف بحدث، ودلالتها على الزمن ليست دلالة ضمنيّة صرفيّة كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالتها سياقية، تدرك من استعمال هذه الكلمات في النصوص اللّغوية»[2].

وفي السّياق نفسه يرى فاضل الساقي أن إبراهيم أنيس كان محقّا في شطرٍ ممّا ذهب إليه حيث قال: «وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد؛ لأنّ

1–فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 118.

2–المرجع نفسه، ص 119.

المصدر وإن دلّ على حدث كما يدلّ الفعل إلّا أنّ دلالته على الزمن ليست دلالة صرفيّة كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالته على الزمن دلالة إلزاميّة ناتجة من أنّ المصـــدر يدل على حدث، والحدث لا يكون إلّا في زمن، وإنّ هذا الزمن عامّ لا يتخصّـص بمعنى، أو حال، أو اســتقبال، كما هو الحال في الزّمن، والتفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصـــر على ما ذكره من أســس، بل يتعدّى ذلك إلى أســس أخرى، كالعلامة الإعرابية، والدخول في الجدول، واتّصال الكلمة باللّواصق، والزوائد، واللّواحق، فما يدخل منها الاسم والصّفة غير ما يدخل على الفعل، وعليه فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كافٍ»[1].

وأيضا يرى فاضل الساقي أن:"ما تطرق إليه إبراهيم أنيس للاسم قد قصره على أسماء الذوات ولم يذكر أسماء الحدث الذي يصدق على المصدر واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه، ويضاف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس، اسم الجنس الجمعي وأسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة»[2].

ويؤكد فاضل السّاقي أنّ أنيس «جعل الصّفة نوعا من أنواع الاسم، ومعلوم أنّ الاسم ما يدلّ على مطلق المسمى؛ فالصّفة تدلّ على الموصوف بالحدث، فلا تدلّ على الحدث كما تدلّ المصادر، ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدلّ الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء، والأفعال، ثمّ إنّ الاسم لا يدلّ على شيء من الزمن إلّا عن طريق التسمية، كالليل، والنّهار، أما الصّفات فإنّها وإن لم تدلّ على الزّمن دلالة صرفيّة إلّا أنّها تدلّ على أنّ له وظيفة في

1-المرجع السّابق، ص 120.

2-المرجع نفسه، ص 121.

السياق، ويضاف إلى هذا أنّ الاسم يوصف بالجمود إلّا اسم الزمان، والمكان، واسم الآلة، بينما تتجلّى الصّفات بطابع الاشتقاق»[1].

ويرى فاضل الساقي أنّ: «إدراج إبراهيم أنيس كلمات "العدد" ضمن قسم الضّمير ليس له ما يبرّره؛ ذلك لأنّ هذه الكلمات وإن اتّفقت مع الضّمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر، إلا أنّ الضّمائر كلّها مبنيّة، وألفاظ العدد معربة، إلّا إذا وقعت اسما لـ"لا" النافية للجنس وهو بناء عارض، والضمائر أيضا لا تخضع لأصول اشتقاقيّة، وهي ألفاظ لا تتجرّد من هذه الأصول، وفيما يتعلّق بالقسم الثالث من أقسام الكلم وهو الفعل، فلم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السّمات الشكليّة والوظيفيّة التي يتميّز بها، واكتفى بأهمّ وظيفة له وهي "الإسناد" دون غيرها، إلّا أنّ الصّفة تشاركه أحيانا في هذه الوظيفة»[2].

ويقول فاضل السّاقي إنّ إبراهيم أنيس: «حين تحدّث عن القسم الرابع وهو الأداة أدرج ضمنه الظروف الزمانيّة والمكانيّة وغيرها، وهو إدراج ليس له ما يسوّغه؛ لأنّ الظّروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التّعليق، وعدم الدخول في الجدول التّصريفي، وليس لها صيغ معيّنة، إلّا أنّ الأداة متأصّلة في الرتبة، وهي أشدّ تأصّلا من الظروف»[3].

1-المرجع السابق، ص 122.

2-المرجع نفسه، ص 123.

3-المرجع نفسه، ص 125.

إضـافة إلى ما قدّمه فاضـل مصـطفى السـاقي من نقد موضـوعيّ لتقسـيم إبراهيم أنيس، يمكن أن نلْحظ أنّ هذا التقسيم لم يتطرّق فيه صـاحبه إلى كثيرٍ من الكلمات التي تُتَداول في اللّغة، مثل صيغ المدح والذمّ، وصيغ التعجّب، وما يطلق عليه النّحاة "أسماء الأفعال".

**2-مهدي المخزومي:**

**أ-تقسيم مهدي المخزومي للكلام العربيّ:**

تأثّر "مهدي المخزومي" بإبراهيم مصطفى، واتّخذ كثيرا من أقواله منطلقات توسّع فيها ونشرها في أعماله، والنّاظر في آراءه حول أقسام الكلام يلحظ هذا التأثّر، ولكنّه لم يعتمد على كتاب "إحياء النحو" فحسب في هذا الموضوع، بل اعتمد على أفكار إبراهيم أنيس، واقترح هو أيضا تقسيما رباعيّا قريبا من مقترحه، وإن كان خالفه من بعض الوجوه؛ وممّا يمكن أن نضعه في هذا الإطار قوله: «أنّ القدماء قصّروا في دراسة أقسام الكلام العربي لأنهم لم يدرسوها إلا بمقتضى نظرية العامل؛ بل إنّ نظرية العامل واتّجاههم في النحو اتجاها لفظيّا حسب قول إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى جعلهم لا يعدلون بين الأقسام الثلاثة، ولا يولونها نفس القدر من العناية والاهتمام، فقد انصبّ اهتمامهم على دراسة باب الاسم؛ لأنّ الأسماء تظهر فيها آثار العامل واضحة، ولم يوفوا الفعل والحرف حقّهما من الدراسة».[1]

وقد قسم مهدي المخزومي الكلام العربي إلى أربعة أقسام وهي :

***القسم الأول: الاسم**

1-عزّ الدّين المجدوب، المنوال النحوي، ص 188.

عرّفه «بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، ثم ذكر له بعد ذلك دون تنظيم واضح بعض الوظائف النحويّة التي تميّزه عن غيره، وأهمّها تأديته دور المسند إليه والإعراب، والبناء، وبعض الخصائص الصرفيّة، كالتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع، ولم يتعرّض للأقسام الفرعيّة داخل باب الاسم، فلم يميّز بين اسم الجنس واسم الفعل»[1].

***القسم الثاني: الفعل**

عرّف الفعل كما هو مشهور في كتب القدماء على أنّه «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، وأقرّ صلاحية العلامات اللفظيّة التي اعتبرها القدماء مميّزة لهذا القسم على ما هو مألوف ومتعارف، ولكنّ الطريف عنده في هذا الصّدد أنّه أحيا رأي نحاة الكوفة في أقسام الفعل في العربيّة، فقال: إنّ باب الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية: "الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفعل الدائم" ويقصد به صيغة اسم الفاعل.

وبقي متردّدا في فعل الأمر؛ لأنّه لا يدلّ على وقوع أيّ حدث في زمن من الأزمان، ولم يرضه ما قال أهل الكوفة في اعتبار جزء مقتطفا من المضارع حتى شكّ في فعليته في كتابه "النحو العربي نقد وتوجيه"، ووضعه في كتابه "النحو العربي قواعد وتطبيق" على هامش الأقسام الفرعيّة الثلاثة التي ارتضاها للفعل في فقرة رابعة تحت عنوان "أبنية أخرى"، والحال أنّه أعلن في مستهل حديثه أنّ الفعل في العربيّة ثلاثة أقسام»[2].

---

1-المرجع السابق، ص 189.

2-المرجع نفسه، ص 189-190.

ويرى عزّ الدّين المجدوب في السّياق ذاته أيضا أنّ إبراهيم أنيس «نصر الكوفة على البصرة في أبنيته الدالة على الأمر؛ حيث سوّى بين بناء "أفعل" و"فعال"، وبناء على رأي شيوخ الكوفيين فإنّ "فعال" فعل حقيقي لا اسم ولا فعل كما يزعم خصومه، لكن أهمّ ما خالف به القدماء أجمعين قوله «إنّ كلّ الأقسام الفرعية التي عدّها بشكل أو بآخر من باب الفعل مبنيّة، وأنّه لا يوجد إعراب البتّة في الوحدات اللّغوية التي عدّها في باب الأفعال، وهذا يقتضي منه تقديم تفسير لتغيير أواخر الفعل المضارع، والمشتقّات القائمة مقام الفعل (اسم الفاعل)، وقد أوجد التفسيرين في ضوء ما قيل في إحياء النحو، أمّا الفعل المضارع ففسّر أغلب تغيّر أواخره بدلالة ذلك على زمن الفعل»[1].

***القسم الثالث: الأداة**

هي القسـم الثالث من أقسـام التي أقرّها المخزومي، وعرّفها بقوله: «الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة غير مألوفة، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدلّ على معانيها إلّا في أثناء الجملة»، وقد حوّر التعريف المشـــهور بين القدماء «الحرف ما دلّ على معنى في غيره» ليركّز على ما تؤدّيه هذه الأدوات من معاني تطرأ على الجُمل بناء على دعوة صاحب إحياء النّحو إلى دراســـة الأســـاليب والعناية بالمعنى بدل العناية بالعمل الإعرابي، وذهب إلى أنّ وظيفتها الحقيقيّة هي هذه المعاني العامّة الطارئة على الجمل، لما ما نســـب إليها من عمل إعرابي، وبدا لنا أنّه يحاول تحقيق دعوة "إبراهيم مصـــطفى" في تبويب الوحدات اللّغويّة على

1-المرجع السابق، ص 190.

أساس معناها لا على أساس عملها الإعرابي أو لفظها حسب تعبيره في تبويب الأدوات وفق المجموعات الفرعية التالية:

- الاستفهام وأدواته، وأدرج أين، وكيف في هذا الباب إلى جانب حرف الهمزة.
- النفي وأدواته.
- التوكيد وأدواته، وجمع في باب واحد بين حرف "إنّ" الداخلة على الجملة الاسميّة و"نون التوكيد" على الفعل.
- الشّرط وأدواته، ولم يذكر فيه أسماء الشرط.
- الاستثناء.
- أدوات الوصل، وقد عد حروف الإضافة أو الجرّ منها[1].

***القسم الرابع: الكنايات**

هي القسم الأخير من أقسام الكلم عند مهدي المخزومي، ويبدو أنّها نظير ما أطلق عليه إبراهيم أنيس "الضمائر" مقتفيا في ذلك أثر برجشتراسر، وأدرج ضمنها المجموعات الفرعيّة الآتية:

- الضّمائر: هي كنايات وإشارات يشار بها المتكلّمين، والمخاطبين، والغائبين، وهي قسمان متّصلة ومنفصلة، مع إغفال تبويبها بين البارز والمستتر.
- الإشارة.

1-ينظر: المرجع السابق، ص 191-192.

- الموصول بجملة.
- المستفهم به .

حيث يقول المخزومي: «هو كناية تضـــمّنت معنى همزة الاســـتفهام فحملت عليها، واســـتعملت اســـتعمالها»، وقام باســـتعراض الكلمات التي عدّها القدماء أســـماء دالة على الاستفهام.

- كلمات الشّرط: «هي كنايات إن في الشرط فحملت عليها واستعملت استعمالها، واستعرض الكلمات التي عدّها النّحاة أسماء دالة على الشرط لمّا تعذّر عليه الحديث عنها في باب الأداة أو الحرف»[1].

**ب.نقد وتقييم تقسيم مهدي المخزومي للكلام العربي:**

كان مهدي المخزومي من اللّسانيين الذين سلّموا بتأثّر النّحو العربي بمنطق أرسطو إلّا أنّه لم يصرّح بذلك كما فعل إبراهيم أنيس.

ويرى فاضل مصطفى السّاقي أن مهدي المخزومي «لم يذكر أنّ للكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى، وأوضح أنّ سيبويه كان يريد بالحرف ما كان الكوفيّون يريدونه من مصطلح "الأداة"، وقد أخذ بهذه التسمية، وجعل الأداة القسم الثالث من أقسام الكلم متأثّرا بالمذهب الكوفي، وأقلع عن تسميته بالحرف، ثم عرّف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، وعرّف الفعل بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة، وعرّف

1-المرجع السابق، ص 192.

الأداة بما يدلّ عليها إلا في أثناء الجملة، ثم ذكر أن لكلّ واحد من هذه الأقسام علامات شكليّة سمّاها لفظيّة، وبيّن علامات الاسم، فهي عنده صحّة تعريفه بـ(ال)، وتنوينه، وأمّا علامات "الفعل" فهي عنده قبوله الضمير المتحرّك في آخره، وضرب لذلك كله أمثلة»[1].

كما يرى فاضل السّاقي أيضا أنّ مهدي المخزومي تكلّم عن الفعل، ورأى أنّه في العربيّة ثلاثة أقسام :

- الأول: ما كان على وزن "فعل"، وهو ما يسمى بالفعل الماضي، ويدلّ في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي، وقال إنّ له دلالات رمانية مختلفة، ثمّ تناول هذه الدلالات بشرح لا يسع المجال لذكره.
- الثاني: ما كان على وزن "يفعل"، وهو ما يسمى بالفعل المضارع، ويدلّ في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلّم، وذكر أنّ له دلالات زمانية أخرى فصّل فيها.
- الثالث: ما كان على وزن "فاعل"، وهو ما يسمّيه البصريّون "اسم الفاعل" ويطلق عليه الكوفيون "الفعل الدائم"، وقال إنّه فعل حقيقة في معناه وفي استعماله، إلّا أنّه يدلّ في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه، ثمّ تحدّث عن الدّلالات الزمانية لهذه الصيغة[2].

1-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 126.

2-ينظر: المرجع السّابق، ص 126.

- الرابع: أبنية أخرى، وهي التي تدلّ على أحداث الفعل، وبناء الفعل، وقصد بذلك فعل الأمر، وبيّن أنّ له بناءين:

✓ بناء "اِفْعَلْ" وما على مثاله، نحو "اقرأ يا هذا".

✓ بناء "فَعَالِ" بفتح الفاء وكسر اللام، نحو "نَزَالِ"، وأوضح المخزومي بأنّ بناءه لا يدلّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان، ولكنّه طلب محض يواجه به المخاطب بأحداث مضمونه فورا، وكلا البناءين مطرّد الصياغة، إلّا أنّ البناء الأول "اِفْعَلْ" يصاغ من الثلاثي والرباعي، ومن المجرّد والمزيد، وأنّ البناء الثاني "فَعَالِ" إنّما يصاغ من الثلاثي المجرّد في أغلب استعمالاته[1].

يقول فاضل مصطفى السّاقي معقّبا على رأي المخزومي: «إنّ الدكتور المخزومي أخذ بالتقسيم الكوفي للفعل؛ حيث يرى الكوفيون أنّ الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام "الماضي، المضارع، الدائم"، وجعلوا فعل الأمر مقتطعا من المضارع، وذكروا له بناءين (افعل، وفعال)؛ ولذلك كانت صيغة (افعل) عندهم مُعربة بالجزم وليست مبنية على السّكون، كما تحدّث عن الاسم وأحواله المختلفة من بناء، وإعراب، وتعريف، وتنكير، وتذكير، وتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ممّا تختصّ به الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم، ثمّ اعتباره الضمائر، والإشارات، والموصولات في مجموعة واحدة سمّاها الإشاريّات اللّغوية، وذلك حين تحدّث عن طرق تعريف النكرة»[2].

1-ينظر: المرجع السابق، ص 127.

2-المرجع نفسه، ص 128.

ثم يضـيف قائلا إنّ المخزومي: «تناول نقد النّحاة في التقسـيم، فقال: الفعل، والاسـم، والأداة؛ إذ هي الأقسـام التي اتّفق النّحاة عليها منذ نشـأة هذه الدراسـة، وليتهم كانوا قد أوفوا هذه الأقسـام حقها من الدّراسـة، ولكنّهم لم يفعلوا؛ لأنّهم كانوا يعنون بأمور لا تخصّ الدّراسـة اللّغوية، أو النحويّة، ولا صـــلة لها بها، وهم إذا تناولوا هذه الأقســـام الثلاثة لم يتناولوها إلّا على أســـاس نظرية العامل، وإذا كانت الأســـماء هي التي تتحمّل المعاني الإعرابيّة كان اهتمامهم منصـبّا عليها؛ لأنها "معمولات" يبدو أثر العامل واضـحا فيها؛ لأنّها ترفع، وتنصـب وتخفض، والرفع، والنصـــب، والخفض مظاهر لتأثير العامل، والحركات الدّالة عليها من ضـــمّة، وفتحة، وكســـرة آثار العوامل تتركها في معمولاتها، أمّا الفعل، والأداة فلم يوفوهما حقّهما ولم يتناولوهما بالدّرس إلا بمقدار له صلة بالعامل»[1].

يوجز فاضل مصطفى السّاقي صفوة القول فيما تقدّم في مجموعة من الملاحظات حول تقسيم مهدي المخزومي للكلام العربي نعرضها كالآتي:

- لم يوضّح الأستاذ المخزومي الأسس التي رُوعيت أو ينبغي أن تُراعى في التقسيم وهي مسألة مهمّة، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكليّة، ولم يتعرّض لذكر علامات الأداة .
- لم يحدّد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاســم، بينما تحدّث بإســهاب عن الفعل وأقسـامه، ودلالته الزمانية، متأثّرا بالمذهب الكوفي الذي سـاقه إلى إهمال طائفة

1-المرجع السابق، ص 129-130.

من الكلمات التي لها سمات شكليّة ووظيفيّة تنفرد بها الأسماء والأفعال ألا وهي طائفة الصفات، وسبب ذلك جعله بناء (فاعل) ضمن طائفة الأفعال، والذي يبدو لي أن تسميّة الكوفيّين هذا القسم بالفعل الدائم واتّباع المخزومي لهم في اعتبارها فعلا لم تكن ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكليّة وأهمّها العلامات أساسا لتمييز الفعل من غيره وعلى العكس فالكوفيّون وإن كانوا قد راقبوا استعمال هذه المادة في الكلام العربي إلّا أنهم اعتمدوا الدلالات الظنية فقط أساسا للقول بفعليتها، فقد رأوا أنّها تدلّ على حدث ثم أنّها تنصرف إلى الزمن، وهذا يكفي عندهم للقول بفعليتها، وفاتهم أنّ الأسس الشكليّة التي يقوم عليها التقسيم وأهمّها قبول علامات الفعل لا تسمح بالقول بفعلية هذه المادة، أضف إلى ذلك أنّ هذه المادة تدلّ على موصوف بالحدث، ثمّ إنّ الزّمن هو وظيفتها السياقيّة، فلا تدلّ عليه دلالة صرفيّة، كما هو الحال في دلالة الفعل على الزمن، وإذا كان الأمر كذلك فقد أخطأ الكوفيون في تسميتها الفعل الدائم التي اتّبعهم فيها مهدي المخزومي[1].

- حين تحدّث الأستاذ المخزومي عن الأداة التي هي القسم الثالث من أقسام الكلم أوضح أنّ المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة، وذكر منها الاستفهام وأدواته، والنفي وأدواته، والتوكيد وأدواته، والشرط وأدواته، والوصل وأدواته. وحين

1-ينظر: المرجع السابق، ص 133.

تحدّث عن الكناية التي جعلها قسما قائما بذاته قسيما للاسم، والفعل، والأداة، ذكر أنّ المستفهم به وكلمة الشرط تندرج تحت هذا القسم، وبنظرة بسيطة نجد أنّ المخزومي اعتبر بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات؛ لأنّها تستفهم بأداة الاستفهام، وتشترط بأداة الشرط، وكان الأولى أن يُفرد الضمائر، والموصولات، والإشارة بقسم عنوانه "الضمير"، ويكتفي بذكر الكلمات المستفهم بها والمشروط بها تحت عنوان "الأداة"، هذا مع التنبيه إلى أنّ الأدوات لا يصح أن تندرج ضمن معانيها كما فعل.

- في كتابه "مدرسة الكوفة" سمّى المخزومي الإشاريّات والموصولات أسماء، وذلك تحت عنوان "أسماء الإشارة " و"الأسماء الموصولة"، ثم سمّاها في كتاب آخر تسمية أخرى.
- لم يتطرّق مهدي المخزومي في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي تُتداول في اللّغة، وبالتالي فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها، فلم يضع صيغ المدح والذمّ، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلا بين أقسام الكلم. وكان عليه أن يقدّم آراءه حولها في تقسيمه لا أن يغفل تماما "الخالفة"، وما يندرج من تحتها من عناوين[1].

**3-تمّام حسان:**

**أ-تقسيم تمام حسّان للكلام العربيّ:**

1-ينظر: المرجع السابق، ص 134-135.

لم يؤثّر إبراهيم أنيس في مهدي المخزومي فحسب، بل أثّر كذلك في تمّام حسّان الذي اعتمد في كتابه "مناهج البحث في اللّغة" التقسيم الرباعي الوارد في كتاب "من أسرار اللغة" فقسّم الكلام العربي إلى: اسم، وفعل، وضمير، وأداة.

وجعل من أقسام الضّمير ضمير الشّخص، وضمير الصّلة، وضمير الإشارة، إلّا أنّ بين الرجلين على الرغم من هذا التطابق فارقا مهمّا، فقد بنى تمّام حسّان تقسيمه على أسس نظريّة لا نجدها عند سابقيه أفادها من المنهج الذي نشره وشهر به؛ لذلك لا نستغرب ألّا يقنع بهذا التقسيم الذي اعتمده بصفة وقتيّة، ويقترح تقسيما جديدا كان له صدى ملحوظ عند الباحثين؛ حيث يندرج تقسيم تمام حسان للكلم ضمن مشروع طموح يتناول مختلف ظواهر اللّغة ومستويات البحث فيها حسب منهج معلوم سمّاه "المنهج الوصفي".

ولئِن كان المؤلّف ضنينا بمصادره، فإنّ بعض اختياراته ومقدّماته، بالإضافة إلى ما ذكره سالفا في كتبه السّابقة ترجّح اعتماده "النظرية السياقية للمعنى" التي عرف بها فيرث (John Rupert Firth)، فقد أخذ عنه أثناء دراسته بإنجلترا بعض آراءه وطعّمها ببعض أقوال دي سوسير (Ferdinand de Saussure)، ويدلّ على ذلك تعريفه للّغة وتشقيقه للمعنى فروعا ثلاثة.

- المعنى الوظيفي: وأدرجه ضمن ثلاث مستويات:

✓ المستوى الصّوتي.

✓ المستولى الصّرفي.

✓ المستوى المعجمي.

✓ المستوى الدلالي.

✓ المستوى الاجتماعي.

وقد اتّخذ تمّام حسّان من تشقيق المعنى أساسا بنى عليه تقسيمه، فعقد لكلّ مستوى من المستويات فصلا في كتابه[1].

ويرى عزّ الدين المجدوب أن تمّام حسّان: «أنزل مبحث أقسام الكلم بمقتضى التصوّر "السياقي" الذي اعتمده ضمن المعنى الوظيفي، وبصفة أدقّ ضمن المستوى الصّرفي، ولمّا كان المعنى الوظيفي يتّصف بالنظاميّة، أو يمثّل الجانب النّظامي من الظاهرة اللّغويّة، كانت المستويات الصرفيّة، والصرفيّة، والنحويّة نظما فرعية أيضا، وكان المستوى الصّرفي يمثّل نظاما حدّد له المؤلّف ثلاثة أسس:

- مجموعة من المعاني الصرفيّة التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، كالاسميّة، والفعليّة، والحرفيّة، ويرجع بعضها إلى تصريف الصّيغ، كالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، ويرجع بعضها الآخر إلى مقولات الصّياغة الصّرفيّة، كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة، والحركة، والعلاقات النحويّة، كالتعدية، والتأكيد.
- طائفة من المباني توجد في الصّيغ الصرفيّة بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق، وبعضها مباني أدوات[2].

1-ينظر: عزّ الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص 193-194.

2-ينظر: المرجع السابق، ص 193.

- طائفة من العلاقات العضويّة الإيجابيّة، وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافيّة بين المعنى والمبنى.

والجدير بالملاحظة أنّ المؤلّف وإن كان جمع ضمن المعاني الصرفيّة بين ما سمّاه المعاني التقسيميّة وبقية المقولات الصرفيّة المألوفة، فإنّه لا يضعها على قدم المساواة؛ إذ يعدّ ما سمّاه "المعاني التقسيمية" حجر الزاوية في النظام الصّرفي للعربيّة، يقول: «إذا تصوّرنا النّظام الصّرفي في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات، فإنّ هذا النّوع من المباني يشتمل البعد الرأسي لهذا الجدول، أما المباني التصريفيّة الباقية، كالمتكلم، والتذكير والتأنيث، فتمثّل البعد الأفقي»[1].

وفي السّياق نفسه، يرى عز الدين المجدوب أن تمّام حسان: «قدّم تصوّره للنّظام الصّرفي وتألّفه في بعده الرأســـي من معاني التقســـيم ومبانيه، وتألّفه في بعده الأفقي من معاني التصـــريف ومبانيه، تفرّق بين كلّ هذه الكيانات، والعلاقات الإيجابية، والمقابلات، أو القيم الخلافية، وتعرّض إلى القســمة الثلاثيّة التي خلّفها العرب، وبدا له أنّ أفضــل طريقة لإقامة تقسيم ناجح لأقسام الكلم يتمثّل في اعتماد اعتباري "المبنى والمعنى" مجتمعين؛ حيث لا ينفكّ الأخذ بمقياس المبنى عن الأخذ بمقياس المعنى، فأمثل الطّرق أن يتمّ التفريق على أســـاس الاعتبارين مجتمعين، وعلى طائفة من المباني جنبا إلى جنب، فلا تنفكّ عنها طائفة أخرى من المعاني، وبدا له أيضـــا أنّ تقســـيم القدامى لم يراع دائما مراعاة كافية اعتبار المعنى

1-المرجع السابق، ص 194.

والمبنى مجتمعين متضـامنين على النحو الذي افترضـه، ومن هذه الجهة ارتأى أنّ التّقسـيم الذي جاء به النّحاة بحاجة إلى إعادة للنظر ومحاولة للتعديل بإنشـاء تقسـيم جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتباري المعنى والمبنى اللّذين ذكرناهما وفصّلنا القول فيهما، ولا يشترط أن يتميّز كلّ قسـم من أقسـام الكلم عمّا عداه بنفس العدد من خصـائص المبنى المعنى، بل يكفي أن يتميّز ببعض اعتبـارات المعنى أو ببعض اعتبـارات المبنى؛ إذ المهمّ أن يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت، أو المعاني وإن تعدّدت ثم ترجمة اعتباري المعنى والمبنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائية التي اعتمدها دائما في الأقسام»[1].

لقد اعتمد تمّام حسّان في تقسيمه للكلام العربي على مجموعة من المقاييس:

- **الصورة الإعرابية:** ويعني بها اتّصاف الوحدات اللّغويّة بالبناء أو الإعراب بفروعه وأنواعه.
- **الصيغة الخاصة:** ويعني بها تحقّق خاصية الاشتقاق أو الجمود، وعدد الحروف والزوائد.
- **من حيث قابلية الدخول في الجدول:** الجدول عنده ثلاثة:
- **جدول إلصاق:** ويقصـد به ما يلحق بالكلمة من الصّـدور، والأحشـاء، والأعجاز، وكالحركات الإعرابيّة، والجرّ، والتنوين، والإضـــافة، وتاء التأنيث، أو المخاطبة، أو

1-المرجع السابق، ص 195.

الحروف المضارعة، ويدرج ضمن الإلصاق السّين، وسوف، ولام الأمر، والضّمائر المتّصلة، كلٌّ في بابه.

- **جدول تصريف:** كتصريف الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر، وتصريف الصّفة إلى اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبّهة، أو اسم تفضيل، أو صيغة مبالغة.
- **جدول إسناد:** ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر.
- **الرسم الإملائي:** وقد أدرجه تارة ضمن باب الاسم والصّفة، وتارة ضمن الضّمائر المنفصلة لعدم استقلالها في الخطّ بشكل خاص، والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقا فتجعلها، كالجزء منها.
- **من حيث اتصالها باللّواصق:** قسَّم الكلم حسب اتّصالها باللّواصق التي تأباها، وأدرج ضمن لواصق الإضافة علامات الإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث والمضارعة، وأداة التّعريف، وضمائر الجرّ المتصلة، والتنوين، والإضافة[1].
- **من حيث التضامّ وعدمه:** المقصود بالتضامّ هو تطلّب إحدى كلمتين الأخرى في استعمال من قبيل تطلّب ياء النداء المنادى، وتطلّب واو القسم المقسم به، وتطلب المضاف المضاف إليه، وتطلب الفعل الفاعل أو المفعول به، ويعد المؤلّف من التضام أيضا دخول قد، وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية على الفعل، ودخول النواسخ وحروف الجر، والعطف، والاستثناء على الضمير، ويفارق التّضام المقياس السابق

1-ينظر: المرجع السابق، ص 196-197.

له من حيث اتّصال اللّواصق بضمّ جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة، لا الجمع على نحو ما بين كلمتين.

- **من حيث الرتبة:** وهي تفريع على مبدأ التضام وخصّصها للرتب المحفوظة، مثل ضرورة تقدّم الجار والمجرور أو تقدّم الموصول على صلته...الخ، أمّا المقاييس التي تندرج ضمن اعتبار المعنى، فقد أدرج ضمنها:
  - ✓ الدلالة على مسمّى وعدمه.
  - ✓ الدلالة على الزمان وضدّه.
  - ✓ الدلالة على الحدث وضدّه.
  - ✓ الدلالة على المعنى الجملي في الجملة، كناية عن أساليب النفي، والاستفهام والشرط.

**التعليق:** يقصد به العلاقات النحويّة، مثل "الإسناد"، "الفاعلية"، "النسبة"، "المفعولية"، و"الإضافة بالتبعيّة" (التوابع).

لا تمثّل هذه المقاييس دائما مقاييس مستقلة عن بعضها بعض، وقد يتكرّر مضمونها أحيانا على الرغم من اختلاف التسمية، لكنّ الأستاذ تمّام حسّان استخدمها واعتمد بعضها في بعض الأقسام للتمييز بين أقسام سبعة جديدة يتفادى بها أخطاء القسمة الثلاثيّة[1].

**أ-تقسيم تمام حسّان للكلام العربيّ:**

1-ينظر: المرجع السّابق، ص 197-198.

***القسم الأول: الاسم**

- الأول: الاسم المعيّن، وهو الذي تسمّى به طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام، والأجسام، والأعراض، واسم الجثّة.
- الثاني: اسم الحدث ويطلقه المؤلف على المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة، وتدخل حسب المؤلف تحت "اسم المعنى".
- الثالث: اسم الجنس وذيّل تحته "اسم الجنس الجمعي" كعرب وترك، واسم الجمع كإبل ونساء.
- الرابع: ما سمّاه الميمات اعتمادا على بداية صيغها الصرفية بميم زائدة، وتتمثّل في اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، ما عدا المصدر الميمي.
- الخامس: الاسم المبهم، وهي طائفة من الأسماء لا تدلّ على معيّن، وتدلّ عادة على الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، ونحوها.

ويُحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف، أو إضافة، أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضـامّ في معناها المعجمي لا الوظيفي، ولكن مسـمّاها غير معيّن، وذلك نحو فوق، تحت، قبل، بعد، أمام، وراء، حين، وقت، وحصيلتها في الرسم البياني الآتي[1]:

| الاسم المعين | اسم الحدث | اسم الجنس | الميمات | الاسم المبهم |
|---|---|---|---|---|
| | المصدر | | اسم الزمان | |

1-ينظر: المرجع السابق، ص 199.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | اسم المصدر | | اسم المكان | |
| | اسم الهيئة | | اسم الآلة | |

***القسم الثاني: الصّفة**

أدرجها ضمن: صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصّفة المشبّهة، صفة التفضيل، وعرّفها من حيث المعنى بأنّها لا تدلّ على مسمى، مثل الاسم؛ وإنّما تدلّ على موصوف بما يحمله من معنى الحدث.

وألحّ من الناحية الشكليّة على مشابهتها للفعل من وجه والاسم من وجه آخر، وهذا مسوّغ إفرادها بقسم خاص.

***القسم الثالث: الفعل**

عرّفه من حيث الدلالة بأمرين:

- دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.
- دلالته على الزمن دلالة صرفيّة من شكل صيغته، وميّز بين هذه الدلالة الصرفيّة للزمن والدلالة النحويّة التي يكتسبها الفعل من حيث استعماله في السّياق، وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند، وعرض الخصائص اللّفظيّة المعهودة للفعل[1].

***القسم الرابع: الضمير**

1-ينظر: المرجع السابق، ص 199.

وأدرجه ضمنه ثلاث أقسام:

- ضمائر الشّخص.
- ضمائر الإشارة.
- ضمائر الموصولات.

وأشار المؤلّف إلى أن دلالة الضّمير بأقسامه الفرعيّة دلالة فرعيّة لا معجميّة على خلاف دلالة الأسماء، وأشار على مستوى التعليق إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركّبة دون أن يتعرّض لدورها في تأدية دور المسند إليه[1].

***القسم الخامس: الخوالف**

يجمع بين وحدات هذا القسم أنّها كلمات تستعمل أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي؛ حيث قسمها إلى أربعة أنواع:

- **خالفة الإخالة:** يقصد بها ما كان يسمّيه النحاة اسم الفعل، نحو هيهات، وينقسم إلى اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر.
- **خالفة الصوت:** يقصد بها ما كان يسمّيه النحاة اسم الصّوت، نحو هيّا لزجر الخيل.
- **خالفة التعجب:** يقصد بها ما يسميّه النحاة "صيغة التعجب"، نحو ما أفعل زيدا وأفعل بزيد.

1-ينظر: المرجع السّابق، ص 200.

- **خالفة المدح:** يريد فعلي المدح والذم نعم، وبئس، وتجدر الملاحظة أنّ المؤلف عدّ هذه الوحدات اللّغويّة قسما برأسه لاشتراكها فيما سمّاه المعنى الجملي.

***القسم السادس: الظرف**

يقصره المؤلف على الكلمات المبنيّة غير المتصرّفة القريبة من الأدوات والضّمائر نحو:

- ظرف زمان نحو إذ، وإذا، ولمّا، وأيان، ومتى.
- ظرف مكان، نحو أين، وأنّى، وحيث.

***القسم السابع: الأداة**

قسّم تمّام حسّان الأداة إلى قسمين:

- **القسم الأول:** الأداة الأصلية، وتقابل الحروف كما عرّفها النّحاة بحروف الجر، والعطف.
- **القسم الثاني:** سمّاه النّحاة المحدثون ومن بينهم تمّام حسان، ويعنون به ما جمع بين الأداة والحرف في قسم واحد الأداة المحولة:
  - ✓ ظرفية: أين وأنّى.
  - ✓ اسمية: كم وكيف.
  - ✓ فعلية: كان وأخواتها.

✓ ضميرية: من، وما، وأيّ، ومعانيها الشّرط والاستفهام[1].

**ب-نقد وتقييم تقسيم تمام حسان للكلام العربي:**

يرى مصطفى السّاقي أنّ ما جاء به تمام حسان: « يمكن أن نبني عليه تقسيم الكلمات وشرح تطبيق كلّ منه على التقسيم، فالشّكل الإملائي والتوزيع الصّرفي والأسس السياقيّة، ومعنى الوظيفة، والوظيفية الاجتماعيّة أسس صالحة لأن تكون منطلقا لتقسيم الكلمات في اللّغة العربية وتوضيحا حقيقتها»[2].

وفي السّياق ذاته يقول فاضل الساقي إنّ: «الأستاذ تمّام حسان ذكر أسسا عديدة في مجال آخر، فأبقى على بعض الأســـس التي تناولها في كتابه مناهج البحث في اللّغة، وأضاف أسسا أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد، منطلقا في ذلك ممّا جاء به النّحاة، فقال: ولقد قسّم النّحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك: "واسم، وفعل، وحرف"، ثمّ حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشّكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى؛ إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرّقون بها بين كلّ قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللّغويون المحدثون في يومنا هذا؛ حيث يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما ويتّضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك، كما يتضح في قول النّحاة الآخرين: "الاسم ما دلّ على مسمّى والفعل ما دلّ على

1-ينظر: المرجع السابق، ص 201-202.

2-فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 138.

حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك"، ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنى، وأنّ الموقف الذي لاحظناه عند النّحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى، وأنّ التفريق على أساس المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريق الأمثل التي يمكن الاستعانة به في التمييز بين أقسام الكلم»[1].

ويضيف فاضل السّاقي في السّياق ذاته أنّ تمام حسان: «يرى أن النّظام الصّرفي في اللّغة العربيّة الفصحى يمكن أن يوضّح في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم، ورأى أن هذه المباني هي الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناه الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناه التعليق بها، ورأى كذلك أنّ البعد الأفقي لذلك الجدول هو مباني التّصريف وهي المتكلّم ومعناه التكلّم، والمخاطب ومعناه الخطاب، والإضمار للإشارة والإضمار للغائب ومعناه الغيبة، والإضمار الموصول ومعناه الوصل، والمفرد ومعناه الإفراد، والمثنّى ومعناه التثنية، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكّر ومعناه التذكير، والمؤنّث ومعناه التأنيث، والمعرّف ومعناه التعريف، والمنكّر وعناه التنكير»[2].

ويعقّب فاضل السّاقي معقّبا على قول صاحب التقسيم أنّ: « تمّام حسان رأى أنّ أقسام الكلام سبعة هي الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وهي مباني

1-المرجع نفسه، ص 138.

2-المرجع السابق، ص 139.

التقسيم الذي أوردها، وبصرف النظر عن صحّة التقسيم؛ لأنّه موافق للتقسيم الذي استنبطناه من أقوال النّحاة وآرائهم، والانتباه في الحقيقة إلى أن تمّام حسّـــان جاءنا به دون أن يهيّئ الأذهان له، كما صـــوّبه هو وغيره من قبل النّحاة بتقســيم الكلم إلى: اســم، وفعل، وحرف، واعتقد أنّه أدرك صـــعوبة هذه المجابهة على الباحث، ووضـــع بعد ذلك الأســس الشــكليّة والوظيفيّة التي يمكن أن يبني عليها تقسـيم الكلم، وأطلق على الشـكليّة منها اسـم "المباني" وعلى الوظيفية اسم "المعاني"، وأكّد أنّ أمر التمييز بين أقسام الكلم في مثل طرقه ينبغي أن يتمّ على أساس المبنى والمعنى؛ فالمبنى يتمثّل في الأسس التالية: الصورة الإعرابية، الرّتبة، الصيغة، جدول الإلصاق، التضامّ، الرسم الإملائي، أمّا المعنى فاشتمل على الأسس التالية: النسبة، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي»[1].

ورأى الأستاذ تمّام حسّان «أنّ التفريق بين الأقسام يستند من حيث المبنى على اختلاف بعضها عن بعض في الصّورة الإعرابيّة، والصّيغة، والتضامّ، والرّسم الإملائي، والإلصاق، والرتبة، وصلاحية الكلمة الدخول في جدول الإلصاق، وفي رأيه أنّ هذه الأمور صالحة إلى حد كبير للتفريق بين الأقسام؛ لأنها شملت جميع الظواهر الشكليّة المتصوّرة، والتي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصّدد، وحين تحدّث عن الأسس المعنويّة التي تشمل المسمى الحدث، الزمن، معنى الإلصاق، والتعليق، والمعنى الجملي، رأى أنّ في الإمكان الاستعاضة عن الأسس المعنويّة الثلاثة الأولى المسمّى، والحدث، والزّمن بأساس واحد أطلق عليه (المعنى

1-المرجع نفسه، ص 139-140.

الصّرفي)، وهذا التعبير يعدّ جامعا للأسس الثلاثة؛ فالدلالة على المسمّى هي المعنى الصّرفي للاسم، والدّلالة على الحدث فقط هي المعنى الصّرفي للمصدر، وهو بلا شكّ من الأسماء الدالة على الحدث المقترن بزمن التي هي المعنى الصّرفي للفعل، والدلالة على الموصوف بالحدث وهي المعنى الصّرفي للصفات، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب وهي المعنى الصّرفي للضمائر، والإفصاح عن المعنى الصّرفي للخوالف وهي مجردة، على هذا النحو أرى أن تكون الأسس المعنوية للتفريق بين الأقسام هي المعنى الصّرفي، ومعنى التعليق، والمعنى الجملي، على أننا نستطيع أن نجعل الباب النّحوي المعبر عن الوظيفة النحويّة أساسا لتحديد مواقع كثير من الكلمات بين أقسام الكلام»[1].

وحين فرّق الأستاذ تمّام حسّان بين الاسم والصّفة ذكر أن لا فرق بينهما من جهة ما يلصــق بهما، فكلاهما يقبل الجر، والتنوين، و"ال" التعريف، والإضــافة إلى ضــمائر الجر المتّصلة، كما ذكر أنّهما مع اتّفاقهما مبنى يتفرّق مدى الإلصاق بهما. وفي اعتقادنا أنّ شرح الفرق المعنوي بين الإلصاق في الاسم والإلصاق في نفس الصفة من المستحسن أن يوضّح للقارئ على نحو ما يأتي:

*إنّ (ال) الداخلة على أسماء التعريف، والداخلة على الصّفات موصولة بمعنى الذي.

1-المرجع السابق، ص 197.

*إنّ تنوين الأسماء ظاهرة تنوين، بينما تنوين الصفات ظاهرة شكليّة ذات دلالة زمانيّة ترشّح الصّفة للحال أو الاستقبال بالقرينة القوليّة أو السياقية.

* إنّ الإضافة في الأسماء معنوية، بينما لا تكون في الصّفات إلا لفظيّة، فلا تفيد تخصيصا أو تعريفا، ويمكن اعتبارها ظاهرة شكليّة ترشّح الصفة للدّلالة على الزّمن الماضي.

تحدّث تمّام حسّان على الفعل، وأوضح أنّ معنى الزّمن فيه يأتي على المستوى الصّرفي من شكل الوظيفة، وعلى المستوى النّحوي يأتي من مجرى السّياق، والفرق بينهما أنّ الزّمن في الحالة الأولى وظيفة الصّيغة، وفي الثانية وظيفة السّياق وهذا رأي صحيح مستمدّ من واقع استعمال الفعل في اللّغة؛ لأنّ صيغة "فعل" مثلا قد تدل على مستقبل، كما تدلّ قد تدل صيغة يفعل على الماضي أحيانا، فليس كلّ ماضي الصيغة يدل على ماض، وليس كلّ مضارع الصّيغة يدل على الحال أو الاستقبال[1].

وحين تحدّث "تمّام حسّان" عن الظروف ذكر أنّه ليس في العربية الفصحى ما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى "الظرف" إلّا أنّ الكلمات (إذ ،إذا، ولمّا وأيّان، ومتى، وهي للزمان، ثمّ أين، وأنّى، وحيث، وهي للمكان)، وفي هذا الصّدد يمكن أن نضيف كلمة "كلّما" بهذا المبنى المسبوك إلى الظروف الزمانية التي ذكرها ذلك أنّ هذه الكلمات ترد في اللّغة العربية بكثرة، وهي ظرف يفيد تكرار الحدث في الزمن المتجدّد.

1-ينظر: المرجع السّابق، ص 168.

وبعد، فقد عرفت آراء تمّام حسّـان وأبديت بعض الملاحظات حولها، وأودّ أن أزعم أنّ ما جاء به من أفكار حول التقسيم سيكون أحد الأسس التي يُبنى عليها البحث، ذلك أن آراءه عجنت ما استخلصـه من نتائج التقسيم من خلال عرض آراء النّحاة، وبالمقابلة فإنّني أسجّل لبعض النحاة التفاتتهم الذكيّة بما فات بعضـــهم الآخرين في مجال التقســـيم، وأعترف بأنّ نظراتهم التي كانت تبدو كأنّها عارضـــة في هذا الصّـــدد، لا تعدّ من وجهة نظر الدراســـات الحديثة التي قام بها الأســـتاذ تمّام حسّـــان وغيره وتكرار المحاولات التي ترجمت بشـــكل موضوعي تيارات الرفض العلمي السليم لكلّ ما هو غريب عن اللّغة العربيّة من أفكار فلسفية طوّقت فكرة النّحاة قرونا طويلة وأفســـدت نحو اللّغة، وحاولت إبعادنا عن تصـــوّر معانيه الحقيقيّة في إطار وصف الظواهر اللّغويّة[1].

1-ينظر: المرجع السابق، ص 170.

# الفصل الثاني:

# رؤى عبد الرحمان الحاج صالح لأقسام الكلام العربي

## الفصل الثاني:

## رؤى عبد الرحمان الحاج صالح لأقسام الكلام العربي

### المبحث الأول:

### النحو العربي بين الأصالة والتأثر بمنطق أرسطو

1.أدلة عقلية وأدلة تاريخية

2.آراء بعض المستشرقين في تأثّر النحو العربي بمنطق أرسطو

### المبحث الثاني: القسمة الثلاثية عند النحاة القدامى ومضامينها

1.المعيار النحوي في القسمة الثلاثية

2.منطلقات القدماء في القسمة الثلاثية

3.القسمة الثلاثية من وجهة نظر المستشرقين

4. نقد عبد الرحمان الحاج صالح لفرضية ماركس

### المبحث الثالث:

### أوجه التباين والاختلاف بين النحو العربي ومنطق أرسطو

1.أوجه اختلاف القسمة الثلاثية بين النحاة القدامى ومنطق أرسطو

2. وجهة نظر المحدثين اللسانيين من القسمة الثلاثية

## المبحث الأوّل: النّحو العربي بين الأصالة والتأثّر بمنطق أرسطو

لم تلق فرضية تأثير منطق أرسطو في النّحو العربي على الرغم من سيطرتها حينا من الزمن إجماع كلّ الباحثين، ومِمَّن تولى مناقشــتها ودحضــها من الباحثين اللّســانيّين العرب المحدثين العلّامة "عبد الرحمان الحاج صالح".

وكانت دراسة "عبد الرحمن الحاج صالح" دراسة تجيب عن كثير من الأسئلة العالقة في الذهن، أهمّها: هل تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو؟ ومتى حدث ذلك؟

### 1-أدلة عقليّة، وأدلة تاريخية:

يقدّم عبد الرحمن الحاج صالح مجموعة من الأدلة العقلية والتاريخية نعرضها كالآتي:

أ-**أدلّة عقليّة:** «فقال بضرورة أن نعرف أين، وفي أيّ كتاب صرّح بذلك أرسطو؟ وإلى جانب هذا يرى أيضا أنّ غرض النّحو من لفظي الاسم والفعل غير غرض أرسطو منهما؛ لأنه يرى فيما يســميه الموضــوع والمحمول والمجموع يكون دائما حكما عقليا، ولا يهتم أرســطو بهذا الجانب»[1].

**ب-أدلة تاريخية:** يرى عبد الرحمان الحاج صــالح أنّ بوادر ظهور منطق أرسـطو في النّحو العربي كانت بدايتها في القرن الرابع، ويقول في هذا الصــدد: «وأمّا ظهور المنطق في النّحو

1-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2007م، ج1، ص 42.

فليس الرمّاني أول من سلك سبيل المناطقة في تحليله للعربية، فقد أشار الزجّاجي في كتابه (الإيضاح في علم النحو) أن لابن كيسان في كتبه حدودا للاسم غير هذا هي من جنس حدود النحويين، وحدّه في الكتاب المختار يشمل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين ،وحد الزجاج الاسم بما يقارب تحديد المناطقة : صوت دال على معنى و مكان»[1].

**2-آراء بعض المستشرقين في تأثر النحو العربي بالمنطق أرسطو:**

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ: «أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني في النّحو العربي بدْءَ نشأته هو أيناس جويدي، وأدالبير مركس، فأمّا جويدي فزعم هذا الزعم دون أن يأتي ببرهان شافٍ، واقتصر على الإشارة الوجيزة، وذكر لنا "دي بور" مؤرخ الفلسفة الإسلامية الذي كثيرا ممّا ينسب في تحريراته أصالة المنهج النّحوي الذي سلكه العرب في مباحثهم إلى أرسطو، فيقول في تاريخه: وقد أثّر منطق أرسطو في علوم اللّسان السّريان، وكانوا قبل العصر العباسي والإسلام قد درسوا كتاب العبارة لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيّين، وإلى أهل المذهب الأفلاطوني وابن المقفع الذي كان صديقا حميما للخليل بن أحمد الذي يسّر للعرب الاطّلاع على كلّ ما كان في اللّغة الفهلويّة من أبحاث لغويّة ومنطقيّة»[2].

ويعلّق عبد الرحمن الحاج صالح على آرائه السّابقة بقوله: «أنّها أصبحت حقائق متعارف عليها تقبلها النفوس، ويتداولها الخلف عن السلف ويدونّها مؤرّخو العلوم، ونذكر من جملة

1-المرجع السابق، ج1، ص 62.

2-المرجع نفسه، ج1، ص 44.

هؤلاء جورج سارتون صاحب كتاب "المدخل إلى تاريخ العلم"؛ إذ يقول: «قال ابن خلّكان إنّ عليّا وضع له الكلام كلّه ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف ثمّ دفعه إليه، وقال تمّم على هذا، ويذكر هذا بما في المنطق الأرسطوطاليسي: أرسطو لم يخصّص هو أيضا في الكلام إلّا ثلاثة: Sundesmos, Rhêma , Onoma»[1].

وممّا لا شكّ فيه أنّ العرب حصّلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني، واجتهادهم في النّحو تأثّر به، ومن الراجح أنّ ذلك لم يحصل لهم إلّا بالنحو اليوناني، وعلى كلٍّ فهم وإن كان لهم علم بالنحو السرياني إلّا أنّ ذلك لم يكن إلا عاملا مساعدا لهم، كما ساعد النّحاة اللاتينيّينَ معرفتهم بذلك النّحو، وإن كانت خصائص كلّ لغة منهما متفرّقة في جوهرها[2].

**3-آراء بعض المعاصرين العرب:** قدّم عبد الرحمان الحاج صالح أهمّ أقوال المعاصرين من العرب في هذه المسألة ومن جملة هؤلاء نذكر:

**أ-أحمد أمين:**

قال عنه: «إنّه هو الذي نقل ما جاء به إينو لتلمان من رأي سديد، وزاد عليه أنّ تأثير اليونان والسّريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفا، وأنّه كان أكبر الأثر عليه غير مباشر، كاستخدام آلة القياس، والتوسّع بواسطتها في وضع القواعد النحويّة»[3].

1-المرجع السابق، ج1، ص 1.

2-ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 45.

3-أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسّسة هنداوي للتعليم والنشر، مصر، (د.ط)، 2012 م، ص 293.

**ب-مهدي المخزومي:**

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ «مهدي المخزومي في تأليفه لكتاب (مدرسة الكوفة) أنّه قد بناه في جميع ما يثبته من القول بتأثير المنطق على النحو، وبالخصوص مدرسة البصرة، فقد مهّدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو عن اليونانية أو الفارسيّة عند ابن المقفع وابنه عبد الله»[1].

وقام عبد الرحمن الحاج صالح بقراءة تراث النحاة العرب القدماء قراءة دقيقة وعميقة من جهة، وتتبّع من جهة أخرى ما توصّلت إليه أبحاث اللّسانيّات العربيّة، واكتشف السّبل العلميّة والرياضية التي ميّزت نظرية النحو العربي القديمة فرام بفكره إعادة إحيائها من جديد، مؤثرا أن يكون منطقة النّحوي النظري "النظرية الخليلية الحديثة"، وتعدّ هذه النظرية امتدادا مباشرا لنظرية النّحو العربي القديم "علم العربية" التي وضعها الخليل بن أحمد، وسيبويه، ومن جاء بعدهما من النّحاة، أمثال أبي علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم، ولذلك فقد قصد الحاج صالح تحقيق الفائدة بهذا الاكتشاف؛ ولأنّه اكتشاف مهمّ، فهو النهج القويم للتجديد في النّحو.

ولم يكتفِ الحاج صالح في دحض مسألة تأثّر النحو العربي بمنطق أرسطو في نشأته الأولى على آراء المحدثين ممّن أنصـفوا النحو العربي؛ بل اعتمد على تدعيم رأيه على أقوال طائفة من العلماء المسلمين؛ حيث يقول: «لقد وقع في القرنين الثالث والرابع الهجريين هجوم

1-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 47.

عنيف على المنطق اليوناني وتسـربه إلى العلوم الإسـلامية، ويثبت التاريخ من أقوال علماء الإسلام أنّ هذا أثار الاستياء والسخط على زحف هذه المفاهيم الغريبة على الفكر الإسلامي، قال السيوطي في كتابه "صون المنطق": أمّا الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم فلم يرد عنهم فيه التصـريح بشـيء لكونه لم يكن موجودا في زمانهم؛ وإنّما حدث في أواخر القرن الثاني، وكان الشافعي رضي الله عنه آنذاك حيا وهو أقدم من رأيته حطّ عليه»[1].

إنّ ما قدّمه عبد الرحمن الحاج صالح من آراء حول النّحو العربي ومنطق أرسطو يدلّ على طرح موضوعي؛ ذلك أنّه قدّم الحجج والبراهين في إثبات رأيه، ولم ينفِ أيضا تأثّر النّحو العربي بمنطق أرسطو استنادا على التواريخ.

**المبحث الثاني: القسمة الثلاثيّة عند النّحاة القدامى ومضامينها**

**1-معايير أقسام الكلام والحكم النحوي:**

يعدّ المنهج الذي اعتمده النّحاة في التقسيم الثلاثي للكلام من أهمّ المنطلقات النظريّة التي طبعت اللّغة العربيّة ونحوها، بعدّه نظاما يضبطها وفق مقاييس نحويّة وصرفيّة، وهي بذلك تكون لغة قابلة للوصف والتحليل، ومن هذا المنطلق نستطيع أن ندرس ظواهرها وموضوعاتها التي تربطها علاقات وظيفية، وهي بدورها لا تتكوّن إلّا في إطار هذا النّظام الذي يعمل بدوره

1-المرجع السابق، ج1، ص 61.

على تشكيل أبواب نحوية خاضعة لأحكام وفق خصائص ومعالم هذا الحكم النحوي الذي يستخلص من خلال شروط و قواعد مضبوطة ومحدّدة.

وهذا ما حاول أن يثبته عبد الرحمن الحاج صالح بما أشار إليه في قوله: «تبيّن بالأدلة التاريخيّة والعقليّة أن النّحو العربي في جوهره لغوي محض، ولهذا فمفهوم الإفادة في الجملة المفيدة هو أقرب إلى علم الإعلام منه إلى علم المنطق»[1].

وما نستنتجه من قول عبد الرحمان الحاج صالح أنّ الحكم النّحوي عند العرب هو حكم عقلي ولغوي في جوهره مبني على الإفادة؛ لذا نجد أنّ الأحكام النحويّة تطبيقيّة تحليليّة تجمع الأجزاء والفروع بالتحليل البنيويّ حتى يثبت الحكم أو نفيه.

والدّارس للكتب النحويّة عند العرب يجدها مقسّـــمة إلى أبواب عديدة، فنجد مثلا باب الأســـماء يختلف عن باب الأفعال في الأحكام النحويّة، وباب الأفعال وباب الحروف لكلّ واحد ميزات وأحكام نحويّة وصـــرفيّة تجعل من هذه الأبواب الثلاثة لها مميّزات وخصـــائص تختلف باختلاف الأجزاء والفروع.

والمتتبع للدراسات اللّغوية عند العرب يلحظ أنّ لهم المنهج نفسه الذي سار عليه سيبويه وهذا ما يحدّده قوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربيّة».[2]

1-المرجع السابق، ج1، ص 42.

2-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

فالتقسيم عند النّحاة العرب منطلق من اللّغة والحكم النحوي بعدما يستنتج ويتألف الكلام وتتحقق الدلالة، وجعَل الحكم النحوي في تقسيم الكلام عند النحاة الجملةَ بعناصرها تتشكّل وفق منهج متّبع في ترتيبها اعتمادا على فكرة العمدة والفضلة، وصورته التركيبية وفق نوع الجملة.

فالجملة الفعلية حسب نظرهم تتكون من فعل وفاعل ومفعول به، فالمسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام، وما زاد عنهما فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه.

وخُصّت المرفوعات بالعمدة، والمنصوبات بالفضلة، وهذا ما بيّنه "ابن يعيش" في قوله: «اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة، يستقلّ الكلامُ دونها»[1].

وإذا تتبعنا دراســـة الجملة وعناصـــرها نجدها بلغت درجة كبيرة باهتمامها بالفاعل في الجملـة وإلى تحويـل وظيفـة المفعول بـه إلى وظيفـة نـائـب فـاعـل، وإذا تطرّقنـا إلى الأحكـام الأخرى التي يمكن أن يتميّز بها الجانب الصـــرفي نجد هناك أحكاما تصـــريفية تختص بالكلمات المفردة من ناحية الإفراد، والجمع والتثنية، أو الصـحة، أو الإعلال، أو التجريد، أو الزيادة.

1-أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة الأميرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص 20.

وهناك أحكام تركيبية تجعل وظيفة الكلمة داخل التركيب وتفسّر دورها؛ فالاسم يكون مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا به حسب وظيفته في الجملة وموقعه النّحوي، وهذا ما حاول أن يبيّنه أبو عليّ الفارسي حول هذا الشأن في قوله: «اعلم أن الفاعل في اللّغة هو الموجد فأمّا عند أهل العربية فهو اسم صناعي نقله النحويون من معناه في اللغة إلى معنى وضعوه له ...إنّه كلّ اسم تقدّمه فعل مقر على صيغته مسند إليه، فإسناد الفعل إلى الاسم تركّب الجملة العامة»[1].

أما النظام التداولي فنجده يعمل على إثبات شبكة العلاقات الوظيفية بين أجزاء الكلام و التي من مميّزاتها القيام بعملية التواصل اللغوي باستمرار؛ ممّا يؤدي إلى خلق تفاعل فيما بينها من أجل إصدار الأحكام النحويّة، وجعلها ذات طابع تجريدي معنوي، وهي بدورها تفيد التراكيب وتضبطها وفق نظام لغوي معين.

وممّا سبق نستنتج أن الاسم، والفعل، والحرف تدخل ضمن دائرة الحكم النّحوي بوصفها ضمن خصائص أقسام الكلام، وهي بدورها تدخل تحتها فروع أخرى نذكر منها الوظائف الاسمية والفعلية والحرفية، وهي تظهر جملة أخرى من السّمات النحوية والدلالية لكلّ قسم فالأول منها الاسم المشتق والمعرب، والثاني هو الفعل الذي يتّصف بالتصريف والبناء، والثالث هو الحرف على أنه أداة للنصب أو الجر أو الجزم، قد يختص حينا أو مرّة بالفعل

1-أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في النحو، ص 63.

وأخرى بالاســـم، وهذا ما حاول عادل خلف أن يبيّنه في كتابه "نحو اللّغة العربيّة" بقوله: «الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الحروف، وهما فرعان في الفعل»[1].

ومن خلال ما تطرقنا إليه نستطيع القول إنّ أقسام الكلام تعدّ المحور الأساسي والعام للنّحو العربي، وهذا ما جعل الخلافات حولها قائمة في نشأة هذا النحو، والكمال الذي اتّصف به ونجد أنّ عبد الرحمن الحاج صالح حاول أن يطرح هذه القضية، ويعطي لها أبعادا بطرح هذا التساؤل في قوله: «هل تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني، ومتى وقع ذلك؟»[2].

كلّ هذه الخلافات حول بناء النّحو العربي أنتجت لنا مدرســتين لهما اتجاهان مختلفان في قضــايا النحو العربي هما مدرســتا الكوفة والبصــرة اللّتان أثارتا الخلاف حول الأصــل والفرع، والاسمية، والفعلية، والحرفية.

ومن هذا الخلاف وقع تداخل بين هذه الأقســـام الثلاثة، ونتيجة التداخل الحضـــاري والثقافي بين الحضارات وظهور الفلسفة وارتباطها بالنحو ظهر القياس والتعليل... وكلّ هذه الخلافات كانت أداة لتقوية دائرة الحجاج، والتعليل، والبرهان، وأبرزت إلى الوجود ســـمات لفظية، ومعنوية، تربط بين قول الأسماء وقول الأفعال.

وحصيلة ما قلنا نجد أنّ النّحو العربي وصل إلى بناء نهج ثابت في دراسته من حيث أقسام الكلام وفق أدواته الإجرائية المتمثلة في جهازه التفسيري الذي يتمثّل في العلل، وصولا

1-عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، (د.ط)، 1994 م، ص 38.

2-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 42.

إلى الموضـع الذي يعدّ معيارا يفصـل في الحكم النّحوي على الكلمة هل هي اسـم أم فعل أم حرف.

إضـافة إلى ذلك نجد تلك القيود الشـكليّة المتمثلة في النظام الصِـيغي والنظام الإعرابي الذي يقوم بوظائف مختلفة ويتعامل مع أجزاء الكلام، وهو يعمل على ترتيبها حسـب ثنائية الأصـل والفرع؛ ممّا جعل الصّـدارة للمرفوعات، ثم تليها المنصـوبات والمجرورات، ووصـفها حسب القوّة في العمل، والعامل يسبق المعمول.

**2-منطلقات القسمة الثلاثيّة عند النّحاة القدماء:**

دأب النّحاة العرب إلى تقسـيم الكلمة إلى ثلاثة أقسـام هي الاسـم، والفعل، والحرف، والملاحظ أنّ هذا التقسيم الثلاثي الذي سطّره سيبويه في "الكتاب" أوجد اختلافا بين النّحاة إلّا أنّ هذا لم يمنع من سار عليه بعده ممّن عاصره من النّحاة وخاصـة في البدايات الأولى من نشـأة النحو، والدّارس لهذه المرحلة يلحظ أنّه يكاد يكون هناك اتّفاق تامّ حول هذا التقسـيم، وذلك ما نسـتشـفّه في قول ابن هشـام: «الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، وقد أجمع على ذلك من يُعتدّ بقوله»[1].

1-ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح: بركات يوسف، دار الفكر بيروت لبنان، ط1، 2005 م، ص 26.

ونجد التقسيم الثلاثي الذي اعتمده سيبويه في قوله : «فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل، فالاسم رجل، وفرس، وحائط»[1].

والتقســـيم الثلاثي عنده تمّ على أســـاس لغوي باعتبار الدلالة على الذات والحدث والعلاقة، ولنأخذ القسم الأول الذي هو الاسم وندرسه من حيث علامته، وأقسامه:

**أ-الاسم:**

«الاسم كلمة تدلّ على شيء محسوس، مثل: بيت، نحاس، جمل، نخلة، عصفورة، محمد...أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل، مثل شجاعة، مروءة، شرف، نبل...وفي الحالتين لا يقترن بزمن»[2].

والاسم في هذه الحالة يدلّ على ما هو ظاهر مادي، وعلى ما هو عقلي، وفي الحالتين نجده خاليا من الاقتران بالزمن؛ ولكي نوضّحه أكثر ندرس العلامات التي تميّزه عن غيره، وقد عدّها النّحاة إلى خمس علامات، وإن وجدت واحدة منها كانت دليلا على أن هذه الكلمة اسم.

***علامات الاسم :**

- **العلامة الأولى هي الجرّ:**

1-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

2-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف للنشر، مصر، ط3، (د.ت)، ص 26.

إذا قبلت الكلمة أحد حروف الجر، فهي عند النّحاة من الأسماء، نحو قولنا: جاء زيد من "الملعبِ".

- **العلامة الثانية هي التنوين:**

هو ما اقتضـى أن يكون في آخر الكلمات ضـمّتان أو فتحتان أو كسـرتان كقولنا: جاء سعيد، رأيت سعيدا، ذهبت إلى سعيد.

- **العلامة الثالثة هي أن تكون الكلمة مناداة:**

الكلمة التي دخل عليها أحد حروف النداء نحو قولنا: يا محمد أقبل، يا عائشة أكملي الدرس، فكلّ كلمة تناديها اسم، ونداؤها علامة على اسميتها.

- **العلامة الرابعة هي التعريف :**

الكلمة المعرفة بـ(ال)، نحو قولنا: "القمر" و"الدار"، كان التعريف دليلا على اسميتها.

- **العلامة الخامسة أن تكون الكلمة منسوبا إليها:**

بمعنى أن يكون مدلولها حصول شيء أو عدم حصوله، أو كان مطلوبا إحداثه، نحو قولنا: "هذا سافرَ"، "محمد لم يسافرْ"، "سافر يا سعيدُ"[1].

1-ينظر: المرجع السابق، ص 28.

فقد تحدثنا بشي عن هذا ونسبناه إليه، وهو السفر، وتحدثنا عن محمد بشيء ونسبناه إليه وهو عدم السفر، وطلبنا من سعيد السفر؛ فالحكم بالسفر أو عدمه أو بغيرهما من كلّ ما تتمّ به من الفائدة يسمى إسنادا؛ أي إثبات الشيء أو نفيه عنه، أو طلبا منه، ويسمى «اللّفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل الشيء أو عدمه، أو طلب منه يسمى مسندا إليه... ولا يكون المسند إليه إلا اسما، والإسناد علامة دلت على الاسم»[1].

وفي خلاصة القول يمكن أن نجمل هذه الخواص الخمسة الخاصة بالاسم في القول الآتي: «خواص الاسم خمسة، وقد تنفرد خاصية في الاسم كالإسناد، وقد تجمع خاصيتان فيه كاجتماع الجر، والتنوين، والجر، وأداة التعريف، والتنوين، والنداء، والتنوين، والإسناد، والأداة»[2].

وبعض الخواص لا تجتمع في الأسماء؛ إذ «يستحيل اجتماع الجر والنداء، والجر والإسناد، والنداء والإسناد، والتنوين، والأداة، للتناقض الواقع بين حكمي كلّ ثنائي منها، وهو على الترتيب، الجر والنصب، والجرّ والرفع، النصب والرفع، التنكير والتعريف»[3].

***أقسام الاسم الثلاثة:** ينقسم الاسم من حيث الإظهار والإضمار إلى:

أ-اسم ظاهر، كقولنا: ( رجل)، (علي)، (قائم).

1-المرجع نفسه، ص 29.

2-عادل خلف، نحو اللّغة العربية، ص 30.

3-المرجع نفسه، ص 30.

ب–اسم مضمر أو ضمير، كقولنا: (أنا، أنت، هو...).

ج–اسم مبهم، وهو «الذي لا يتّضح المراد منه ولا يتحدّد معناه إلا بشيء آخر، وهو أمران أحدهما: اسم إشارة، مثل هذا نافع، والآخر اسم موصول، مثل: الذي بنى الهرم مهندس بارع»[1].

وينقسم الاسم من حيث الإفراد والتركيب إلى:

**أ–اسم مفرد:** هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه نحو قولنا: ولد، رجل...

**ب–اسم مركب:** هو ما يدل جزؤه على جزء من معناه، وقد يكون التركيب إضافيا، نحو عبد الرحمن، أو مزجيا نحو بعلبك أو عدديا نحو: خمسة عشر[2].

***التنوين وأحكامه:** لقد خصّ النحاة العرب التنوين على انه علامة تدل على أن الكلمة اسم، والتنوين أنواع ونلاحظ أن المشهورة هي أربعة:

***تنوين التمكين** : له أربعة أقسام:

1–عباس حسن، النحو الوافي، ص 32.

2–ينظر: عادل خلف، نحو اللّغة العربيّة، ص 34.

-قسم تتغيّر علامته حسب موقعه في التركيب، وينوّن آخره، وهذا النوع من الأسماء يسمى "المعرب المنصرف".

-قسم تتغيّر علامته باختلاف موقعه في التركيب، ولا ينوّن، نحو أحمد، فاطمة، عثمان، مثل جاء أحمدُ، رأيت أحمدَ، وذهبت مع أحمدَ.

ونلحظ أن هذه الأسماء وما يشبهها لا تنوّن مهما اختلفت العوامل، وهذا القسم يسمّى "المعرب غير المنصرف"، وله باب خاص يتضمّن أسباب منع الاسم من الصرف.

-قسم لا تتغيّر علامة آخره بتغيّر التراكيب ويسمّى المبني، ويجوز أن ينوّن أحيانا، مثل خالويه، نفطويه، سيبويه، عمرويه... وهي أعلام مبنية على الكسر غالبا، والمدقّق في هذا النوع من الأسماء يجد أنّها إذا لم تنوّن فهي تعني الشخص بعينه، أمّا إذا نوّنت الأعلام المبنية فالمراد من ورائها يتغير؛ أي إنّ المقصود يصير شخصا آخر غير معيّن، وبذلك فأنت تقصد أيّ إنسان مسمّى بهذا الاسم.

وهناك بعض الكلمات نحو "صهْ"، و"إيهْ" تكون منوّنة أحيانا، وغير منوّنة أحيانا أخرى مثل "صهْ" التي تعني "اسكت"، وصهٍ بمعنى اترك الحديث عن كلّ الموضوعات. وقولنا "إيهٍ" بتنوين الكسر القصد منه "زدني من أيّ حديث سواء ما كنّا فيه أو غيره"[1].

1-ينظر: عبّاس حسن، النحو الوافي، ص 34.

–قسم لا تتغير علامة آخره، ولا يدخله التنوين، ويكون بالكسر في جميع الحالات، نحو "هؤلاء"، ونسميّه مبني وغير منوّن.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ "الاسم" كلّما ابتعد عن مشابهة الحرف والفعل، كان أكثر أصالة[1].

***تنوين التنكير:** هذا النوع نجده في الأسماء المبنية، ووجوده يعني التنكير، وحذفه يعني التعريف.

**تنوين العوض:** هذا النوع من التنوين يقتضي حذف حرف من كلمة، أو حذف كلمة كاملة، أو حذف جملة كاملة، أو ربما أكثر، وبذلك يحل التنوين محل المحذوف، ويكون عوضا عنه.

والجدول الآتي يبيّن أمثلة عن حذف الحرف:

| الفعل الثلاثي | اسم فاعل مؤنث | وضع المشتق في جملة بعد جمعه جمع تكسير | الحرف المحذوف |
|---|---|---|---|
| بقي<br>مضى<br>بكى<br>سقى | باقة<br>ماضية<br>باكية<br>ساقية | النقود بواق، سأزيد على بواق<br>الليالي مواض بحوادثها<br>العيون بواك، أسفت لبواك على ما فات<br>هذه سواق فياضة | هو الحرف الأخير من الجمع، وهذا الحرف الأخير |

1–ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

| | | | |
|---|---|---|---|
| نمى<br>رنا (نظر) | نامية<br>رانية | الزروع نوام<br>العيون روان للزهر، عجبت من روان للزهر. | أصله الحرف الثالث الأصلي من الفعل الماضي[1]. |

**حذف كلمة:**

يجوز حذف الكلمة وتعويضها بالتنوين في المضاف إليه بعد لفظتي كل أو بعض.

**حذف جملة:**

يجوز حذف جملة، وتعويضها بالتنوين بشرط أن تكون بعد "إذا" المضافة المسبوقة بـ"حين" أو "ساعة" أو شبه ظرف زمان المضافة إلى "إذ"، نحو قولنا: جاء الصديق، وكنت حين "إذ" جاء الصديق غائبا؛ أي جاء الصديق وكنت حينئذ غائبا، وتنوين العوض يكون عوضا عن المضاف إليه، والفعل لا يضاف إلى غيره، فلم يدخل التنوين عوضا عنه.

**تنوين المقابلة:**

1-ينظر: المرجع السابق، ص 38.

هذا التنوين «هو اللّاحق لجمع المؤنث السّالم عوضا عن التنوين في "مسلمين"، والفعل لا يجمع فلم يحتج إليه»[1].

وممّا سبق نستخلص أنّ دلالة علامة الاسمية أن يلحق آخر الاسم تنوين، نحو مسافر، كريم، وإذا كان جمعَ مذكر سالم فلن يلحقه تنوين، نحو: مسافرون إذ لم يبقَ ما يدلّ عليه.

وعلّل النّحاة ذلك بأنّه حلّت مكانه النون التي هي في آخر الجمع؛ أي جمع مذكّر السّالم دون جمع مؤنث السالم، وتعليل النّحاة في قولهم: «كان الإنصاف أن يُزاد التنوين في الثاني ليكون مقابلا للنون في جمع المذكر السالم، ويتمّ التعادل بين الاثنين من هذه الناحية، ويسمونه لذلك تنوين المقابلة»[2]، إنّه لاحق لجمع المؤنث السّالم في مقابلة النون في جمع المذكّر السالم.

**ب-الفعل:**

***أقسامه وعلاماته:**

لم نرَ اختلافا عند القدماء في تحديد مفهوم الفعل، وقد عرّفه سيبويه بقوله: «أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، وأمّا بناء ما مضى، فذهب، وسمع، ومكث، وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا:

1-عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المالكي، شرح كتاب الحدود للأبذي، تح: المتولي بن رمضان أحمد الدميري، (د.ط)، 1993م، ص 48.

2-عباس حسن، النحو الوافي، ص 42.

اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرا: يقتل، ويذهب، ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[1].

ومن خلال هذا التعريف حاولنا أن نبيّن أقسام الفعل وعلاماته الدالة عليه، وهي:

***أقسام الفعل:** ينقسم الفعل حسب وقوعه في الزمن إلى:

أ-**الفعل الماضي:** هو كلمة تدل على مجموع أمرين، معنى وزمن فات قبل النطق بها، نحو قوله تعالى: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجاً وَقَمَراً مُنِيراً**﴾ (الفرقان/61).

**ب-الفعل المضارع:**

هو كلمة تدلّ على أمرين معا، معنى وزمن صالح للحال والاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيم**﴾ (البقرة/263).

وقد اشترط في هذا التقسيم من الأفعال أن تكون مبدوءة بأحد حروف المضارعة.

**ج-فعل الأمر:** هو كلمة تدلّ بنفسها على أمرين مجتمعين هما: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن المستقبل[2]، وإذا أنعمنا النظر في هذه الأقسام الثلاثة للأفعال نجدها قد جُمعت

1-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

2-ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ص 47.

في قوله تعالى: ﴿**وَلا تُطِعْ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً (48)** ﴾ **(الأحزاب/48)**.

***علامات الفعل الماضي:**

**1-التاء:** وهو قبولها سواء في التأنيث، نحو قولنا: قامت المعلمة، أو تاء المتكلم، نحو: قلت...أو المخاطب، نحو قولنا: عصيت أمري، وهي علامة للفعل الماضي فقط.

**2-ياء المخاطبة:** نحو قوله تعالى مخاطبا مريم -عليها السّلام-: ﴿**فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّا**﴾ **(مريم/26)**. وهي علامة تختص بفعل الأمر فقط.

**3-نون التوكيد:** نحو قولنا: أقبلن، وهي تختص بالأمر والمضارع، ونستطيع أن نميّز الفعل، بقد والسين وسوف.

**ج-الحرف:**

الحرف كلّ كلمة تدلّ على معنى منفرد بحاله، والحروف لها خاصية عند بعضها مثلا: الحرف "هل" يدخل على الاسم، والفعل، والحرف "في" لا يدخل إلّا على الاسم، والحرف "لم" لا يدخل إلا على الفعل المضارع، نحو قولك: لم يشَمْ، بفتح الشين أو ضمّها[1].

1-ينظر: عبد العزيز الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2003 م، ص 24.

ومن خلال كلّ ما عرضناه نستطيع أن نقول إنّ الحرف لا معنى له إلّا إذا وُضع في الكلام، ليظهر معناه مع غيره.

***القسمة الثلاثية من وجهة نظر الغربيين:**

إنّ الاختلاف الحاصل في قضية القسمة الثلاثية قضية نحوية لسانية مهمّة اعتنى بها اللّغويّون قديما وحديثا، وهذا نابع من أهميّتها الكبيرة؛ لأنّها تعدّ من أولويات التنظير اللّساني، والواضـــح أن النّحاة العرب قد اهتموا بهذا الباب وجعلوه في مقولات ثلاث، وقد ســـار هذا الاصطلاح بين جميع النحاة العرب منذ سيبويه، فلا نكاد نعثر على أحد من النحاة يخالف هذا التقســـيم الثلاثي؛ وهذا يدلّ على أنهم اســـتندوا في ذلك إلى منهج قائم على أســـس ومعايير حدّدوا من خلالها ما انطوى عليه كل قسم من هذه الأقسام الكلامية الثلاثة. إلا أنّ هذا التقسيم وخاصة في القرن الرابع الهجري قوبل بالنقد والدراسة، وحمل هذه القسمة الثلاثية على أنّها متأثّرة بالمذاهب الفلســـفية التي كان لها الأثر البارز في هذه المرحلة على النحاة العرب، نتيجة ذلك الاختلاط العلمي الذي وقع في البصـــرة من خلال الترجمة، وانتشـــار المذاهب الفلسفية في شتى العلوم، وهذا ما طرح التساؤل التالي بقوّة: هل تأثّر النّحو العربي فعلا بالمنطق الأرسطي؟ ومتى حصل ذلك؟[1].

***أيناس جويدي ( I. GUIDI ):**

1-ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ص 43.

كلام هذا المستشرق في زعمه أنّ النّحو العربي قد تأثّر بالمنطق الأرسطي غير علمي، ويفتقر إلى الدليل والبرهان، وهذا ما أشار إليه عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، وتحديدا في قوله: «فأما جويدي فقد زعم هذا الزعم دون أن يأتي ببرهان شاف، بل اقتصر على الإشارة الوجيزة »[1].

***أدالبير مركس (A. MERX):**

أفاض الجدل حول تأثير النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، وحاول أن يثبت ذلك ويقدّم عللا وبراهين كي يثبت زعمه في كتابه "تاريخ صناعة النّحو عند السريان"؛ حيث يقول: «المنطق اليوناني أثّر في النّحو العربي؛ لأنّ الثاني اقتبس من الأول بضعة مفاهيم ومصطلحات»[2].

والمدقّق في فكر هذا المستشرق يجد أنّ العلل والبراهين التي اعتمد عليها كانت من نسج خياله، وهذا ما قصد عبد الرحمن الحاج صالح أن يثبته بقوله إنّه: «يعتمد في جدله

1-المرجع نفسه، ص 44.

2-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001م، ص 31.

على مقاييس خاصـــة به يظنها تطّرد و تســتمرّ في جميع أنحاء المعمورة، وجميع عصـــور التطوّر الإنساني»[1].

وعلى الرغم من أنّ القرن التاسع عشر يعدّ عصر النهضة اللّغويّة، إلّا أنّ مركس في دراســـته نجده يعطي مقاييس عامة يشـــترك فيها أكثر النّاس، والتي تعتمد على البديهيات العقلية، وسنحاول أن نذكر منها:

- **يطبق الظنّ أو الفرض المسلّم ببديهيته:** أي (ناحية خاصة، زمان خاص، مذهب من المذاهب).
- **المصادرات (postulats):** أي لا يسلّم له الخصم بها، بمعنى أنّه يظنّ الظنّ ويقيس عليه، وينسى أنّ بدء أمره بظن.
- **اعتماده على الذهنية (Mentalisme):** أي إن الواصف للّغة مجهول عنده، ويميل إلى التحليل فيها جريا على مفاهيم ومجاري يســـتمدها من لغته الخاصـــة، أو من منصب نظري يختص به.

وإذا نظرنا إلى منطق مركس في بناء الفرضيات، فهو أيضا يجعلها مسلّمات علمية في بحثه[2].

1-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 47.

2-ينظر: المرجع السابق، ج1، ص 48.

وإذا حاولنا أن نسـلّم بهذه الفرضـيات التي اعتمدها مركس في دراسـته للنّحو العربي، نجدها لا تصـلح أن تطبّق على البيئة العربيّة، وعلى دراسـة الظّاهرة اللّغوية عند العرب؛ لأنّ الاختلاف الواقع يكمن في عدم فهم ومعرفة الأواصـر التي تربط الظاهرة اللّغوية عند العرب، ودراسة مركس للنحو العربي تعتمد على ثلاث فرضيات أساسيّة، وهي:

- **ضرورة مرور زمان طويل تتكون فيه المقاييس اللغوية:**

نراه يقارن النّحو العربي بالنّحو اليوناني حسب زعمه، وأنّ الثاني تكوّن بقرون حتى اكتمل واستوسق وصار إلى ما هو عليه، وكيف للنحو العربي أن يكتمل في فترة قصيرة بهذه القواعد المضبوطة تامّة النضج؟ فعلّل لمذهبه بقوله: «لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهد حتى يفرّق بين أحوال الكلمة التركيبية، وأمثلة الفعل الزمانيّة أو الوصفيّة، ويتفطّن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة».[1]

- **ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية:**

نجد أنّ مركس يعتمد هذه النظرية والفرضية، وهذا ما نلحظه في ربطه علم النحو بالمنطق والمفاهيم الفلسفية، وهو كذلك يحاول أن يبيّن بأنّ المنطق والفلسفة هما بداية لكلّ نشأة علمية؛ حيث يقول: «لقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصاريف الكلم والأجزاء التي تتكون منها الجملة البسيطة نتيجة التّحليل الفلسفي»[2].

1-المرجع السابق، ج1، ص 47.

2-المرجع نفسه، ج1، ص 48.

- **ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم:**

حاول مركس أن يثبت هذه الفرضية ويعتمد عليها، ويجعل منها منطلقا لفكره، وهذا ما نستشفّه من قوله: «ممّا يتأسّس له أن صاحب الفهرست سكت سكوتا تامّا عن خبر المناهل التي استقى منها النحاة الأقدمون معلوماتهم»[1].

وهو بهذا يحاول أن يؤكّد على هذه الفرضيّة، ويجعلها قابلة للتسليم بها، ولا يزال يدعم رأيه بقوله أيضا: «لم يتعرّض السيوطي طوال هذه المقالات ولو بكلمة واحدة لمسألة مصادر هذه الأبواب النحويّة نفسها؛ لأنّ نظرته إلى الأشياء من خلال زاوية غربية لا غير تشغله شغلا عظيما، حتى إنّه لا يبالي بهذه الأبواب، ومع ذلك فإنّ المشكلة أن يعرف من أين استقوا معلوماتهم»[2].

وإذا أخذنا هذه الفرضيّة وحاولنا أن نسلّم بها، لوجدنا أنّ مركس يريد أن يثبتها بعدّها حقيقة، والواقع أنّ هذه النظرة تبقى ناقصة وغير مكتملة الأطراف، وهذا راجع إلى غياب التصفّح وتتبّع كلّ الظواهر التي تجعله يبني عليها فرضية، ثمّ يجعلها قانونا عاما.

والشيء الذي أُخذ عليه في نقد هذه الفرضية هو ما وجّهه إليه عبد الرحمن الحاج صالح، ويتجلّى ذلك في قوله: «فأعظم نقص يُؤخذ عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن الوقوع،

1-المرجع نفسه، ج1، ص 48.

2-المرجع السابق، ج1، ص 48.

وهذا من التساهل بما كان، فهذه القضايا الثلاث من حيث الضرورة باطلة، أما من حيث الإمكان ففي بعض مظاهرها نظر»[1].

***دي بور (DI. BOUR):**

لقد شكّك هذا المستشرق في أصالة النّحو العربي، وكانت المنطلقات التي انطلق منها في دعم فكرته هي تأثّر النّحو العربي بالنّحو الفارسي على يد ابن المقفّع، وتأثّر ابن إسحاق و ابنه إسحاق بن حنين بالنّحو اليوناني.

أما التأثّر بالنّحو السرياني، فكان على يد يعقوب الرهاوي، وهذا ما أكّده المستشرق "دي بور"، وحاول أن يثبته في قوله : «تأثّر النحو العربي بالنحو الفارسي القديم زاعما أن ابن المقفّع يسّر للعرب الاطّلاع على كل ما كان في اللّغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»[2].

ويعلّل ذلك حسب رأيه بما قام بترجمته "ابن المقفع" من منطق أرسطو إلى اللّغة العربيّة، بالإضافة إلى ما حاول أن يثبته أيضا بالنظر إلى الصّداقة التي تربطه بالخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن هذا الأخير تأثّر وقرأ كلّ ما تمّت ترجمته من منطق أرسطو إلى اللّغة العربيّة، ويدعم فرضيته بتأثّر النّحو العربي باليوناني على يد حُنين بن إسحاق وأبيه إسحاق بن حنين وتلاميذهما، فقد شملت ترجمتهم كلّ علوم ذلك الزمان.

1-المرجع نفسه، ج1، ص 49.

2-محمد حسن آل ياسين، دراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص 92.

وتبقى هذه الدعاوى حول تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرســـطي مجرّد فرضـــيّات لا تســـتند إلى دليل مادي أو عقلي يثبت هذا التأثّر المزعوم في بدايات النحو العربي، وهذا ما نلحظه من خلال هذا القول: «لو تتبّع الدارس المتفحّص أثر العرب في الدّراســـات اللغويّة الأجنبية لعجب من مزاعم هؤلاء في تأثّرهم بالهنود، واليونان، والسّريان، وغيرهم ولاطمأنّ إلى بطلان هذه الدعاوى، وتعسّفها بحقّ العرب»[1].

***فلايش (fleisch):**

لقد دعا وبشدّة إلى تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وهذا ما نلحظه في طرحه لهذه القضية، وما ورد في كتابه الذي ألّفه في "علم اللّغة"؛ حيث يقول: «إنه من الواجب أن نشير إلى تأثير اليونان في النّحو العربي، فقد اقتبس الفكر النحوي العربي مفاهيم أصلية من العلم اليوناني، لا من النحو اليوناني ولكن من منطق أرسطو»[2].

***فيراشيك (verachick):**

1-المرجع نفسه، ص 94.

2-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 1422-2001م، ص 31.

لقد سار على المنهج نفسه الذي سار عليه من سبقوه بأنّ النّحو العربي قد تأثر بالنحو اليوناني، وهذا ما نشره في كتابه تحت عنوان "العناصر اليونانية في الفكر اللّساني العربي"؛ حيث نجده يقول: «أدافع عن نظرية التأثير اليوناني في النحو العربي، وذهب إلى أنّ النحاة العرب القدامى قد اقتبسوا بضعة مفاهيم ومصطلحات لا من المنطق اليوناني كما زعم مركس، بل من النحو اليوناني».[1]

***ليتمان (litemane):**

نلحظ أنّ هذا المستشرق أخذ موقفا وسطيا، وحاول أن يبيّنه من خلال قوله: «اختلف الأوربيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال إنّه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون ليس كذلك؛ وإنّما كما تنبت الشجرة كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الرأي الذي روي في كتب العرب منذ زمن»[2].

ومن خلال ما سبق، فأقسام الكلام عند سيبويه إلى ثلاثة، اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وهو تقسيم أصلي، أما الفلسفة اليونانية فتقسيمها مغاير، وهو اسم، وكلمة، ورباط، وهذا عكس ما ورد عند سيبويه.

***كارتر (carter):** المستشرق الوحيد الذي رفض هذا الجدل القائم حول تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وحاول أن يبيّن رأيه الرافض لهذا الجدل من خلال مقالة تحت عنوان

1-المرجع نفسه، ص 31-32.

2-المرجع السابق، ص 32.

"النحو العربي"؛ حيث يقول إنّ: «سيبويه يستعمل في الكتاب مجموعتين من المصطلحات، مجموعة قليلة العدد تتضمّن مصطلحات لعلّها يونانية الأصل، ومجموعة كثيرة العدد تتضمّن المصطلحات العربيّة الأصل المنقولة من الفقه إلى النحو»[1].

### 3-نقد عبد الرحمان الحاج صالح لفرضيات مركس:[2]

بعد الفرضيات التي جعلها "مركس" مسلّما بها، والتي حاول من خلالها أن يبرهن على أن النّحو العربي فعلا تأثّر بالمنطق الأرسطي، إلّا أنّ عبد الرحمن الحاج صالح رفض ودحض تلك الفرضيات وردّ عليها في كتابه "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة".

وكان هذا الردّ على "مركس" وقضاياه الثلاث التي حاول أن يجعلها منطلقا له، فكان كما يريد.

### 3-1-القضية الأولى:

مفادها أنّ النّحو العربي كي يتشــكّل لا بدّ له من فترة طويلة، وقد تمتدّ لقرون حســب "مركس"، أمّا النقد الذي وجّهه له عبد الرحمن الحاج صــالح فيتمثّل في قوله: «اعتمد مركس على شهادة التطوّر الفكري اليوناني، ولكنّ هذا الشاهد ليس بأصل (Castypique) يبنى عليه القياس».[3]

1-المرجع نفسه، ص 31.

2-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 49.

3-المرجع السابق، ج1، ص 49.

ونجده رآها غير مقنعة، وليس شـــرطا أن يلحق الأول (النحو العربي) بالثاني (المنطق الأرسطي)، وهذا لاختلاف الظواهر اللغويّة واختلاف العلل بينهما، وهو يسمّيه (قياس تثنية)، وهذا لا يعدّ من أساليب التعليل الدقيقة.

ويثبت قوله بظهور العلوم الإســـلاميّة وســـرعة اكتمالها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة، ففي أقلّ من قرون خرج لنا نحو تام التكوين ومنسجم الأطراف.

**3-2-القضية الثانية:**

أمّا هذه الفرضية التي حاول "مركس" أن يسلّم بها ويجعل منها مسلّمة بديهية، وهي ضرورة بناء النحو العربي على المنطق الأرسطي.

وردّ عليه عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: «فليس من اللازم أبدا أن يؤسّس النحو على المنطق، فبين اللّغة والفكر فوارق جوهريـة، وقـد أثبتهـا علمـاء النّفس من جهـة والمنطقيون المعاصرون»[1]، وهذه الفوارق تتمثّل في النقاط الآتية.

- الكلام لا يطابق ما هو موجود في النصّ.
- ليست كلّ الظواهر اللغوية ذات نظام عقلي منطقي، وهي بذلك غير النظام اللّغوي الذي غرضه الإفادة والتبليغ.
- النّظام اللّغوي يخضع لفنّ المواصلات عكس قواعد المنطق.

1-المرجع السابق، ج1، ص 49.

- النّحو العربي يُبنى على مبدأ التحقيق، والفرق هو مبدأ الاقتصاد اللّغوي الذي أثبته اللغويون العاصرون.
- جعل المتكلم يبلغ أكبر عدد من الفوائد بأقلّ عدد ممكن من الجهود باستخدام التعليلات، وهذا ما يسمّيه القدماء حسب رأي عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: «المطّلع على كتب النّحاة القدماء، ونجد ذلك أيضا في عبارات البلاغيّين عن الكلام المؤثّر أنه ما قلّ لفظه وكثر معناه»[1].

ويواصل عبد الرحمن الحاج صالح في نقده لفرضيات مركس موجها له نقدين، هما:

**أ-النقد الأول:**

عدم التمييز بين ما هو عقلي وما هو عام على الإطلاق والمنطق اليوناني، وهذا حسب قوله: «إنّ المنطق الأرسطوطاليسي والوسائل العقلية المذكورة هما شيء واحد عنده»[2].

1-المرجع نفسه، ج1، ص 50.

2-المرجع السابق، ج1، ص 52.

بمعنى أنّه يحاول إثبات تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني بواسطة وسائل فلسفية يونانية، وهو بذلك ينفي نشوء العلوم الإسلامية وفلسفة الأصوليون، وهنا لم يعطِ الحكم؛ وإنما هو يظن الظنّ ويقيس عليه.

**ب-النقد الثاني:**

لم يميّز مركس نظرية الارتقاء في العلوم عند الإنسان عامة، وعند العرب خاصّة.

**3-3-القضية الثالثة:**

نجد عبد الرحمن الحاج صالح ينظر إلى هذه القضية نظرة ثاقبة، ويحاول أن يضع لها شروطا حتّى يثبت صحّتها، ونذكر من بين هذه الشروط.

-أن يثبت التاريخ ذلك، وهذا ما لم يذكره النحاة العرب القدماء، فهم لم يشيروا إلى وقوع اقتباس من النحو اليوناني، ولو كان ذلك حصل لورد هذا الاقتباس من طرف المؤرخين العرب أو من غيرهم، ونجده يعلّل ذلك بما حصل مع الشعوبية التي أظهر المؤلّفون هذا الاختلاف عندما وقع وحصل، كما أشار إلى ذلك: «إذ يذكر عن علي بن عيسى الرمّاني أنّه من مزج النحو بالمنطق»[1].

1-المرجع السابق، ج1، ص 52.

-عدم وجود إشارة ولو طفيفة إلى مصادر أجنبية في كتب النحاة العرب الأقدمين، ويعلّل ذلك بقوله: «فهذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا منهم نقرأ فيه أسماء كلّ شخص أدلى برأي في مفردة، أو تركيب، أو باب من أبواب النحو»[1].

وبهذا يؤكّد عبد الرحمن الحاج صـــالح بأنّ النّحاة العرب القدماء لم يأتوا على ذكرِ أيّ تأثير حاصـــل بين النحو العربي والنحو اليوناني، ولو حدث ذلك لكانوا تطرّقوا إليه، وبهذا لا نعثر على اسم عالم من السريان أو اليونان القدماء الذين ألّفوا في النحو أو المنطق قد ذكر ذلك أو أشار إليه، ويوضّح لنا النقيض كيف أخذ العلماء السريان، وما أدخلوه على الثقافة العربية في القرن الثاني الهجري.

-محاولة إثبات مقاربة مركس للتشـــابه بين الأصـــول النحوية العربية، وأصـــول المنطق الأرسطي، ويبرهن أنّه من أصل يوناني.

-تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام.

-مفهوم الأحداث والصرف والتصريف.

-مفهوم الخبر، وعدم وجود ما يسميه .(sujet) عند العرب؛ لأنّه غير موجود عند أرسطو

-معنى الجنس أصل يوناني.

1-المرجع نفسه، ج1، ص 52.

-ألقاب الأحكام الإعرابية، ومعنى الظرف، ومعنى الإعراب بمعنى السليقة.[1]

-معنى الحال والتمييز بين الأزمنة الثلاثة.

وقد أخذ عبد الرحمن الحاج صالح هذه النقاط التي اعتمد عليها مركس وردّ عليها.

-التقسيم الثلاثي للكلم عند العرب له غرض يختلف عن غرض المناطقة، فأرسطو يهتمّ بجزأي الحكم الاسم والكلمة لأجل الحكم فقط، والكلمة عنده هي كلّ ما يحكم به على الشّيء وهو الاسم.

-النحو العربي غرضه الإفادة، وهو لغوي الاسم والفعل عمادا الحديث فيه، أما الاسم والفعل عند أرسطو فلا يطابقان الاسم والفعل عند أرسطو، ويوافقان المسند والمسند إليه بشرط اعتبار التصديق والتكذيب عصمة المتكلم.

-ينظر مركس إلى الحرف (Syndesmos) عند أرسطو، أمّا الحرف عند سيبويه فجاء لمعنى ليس باسم ولا فعل «الحرف ما دل على معنى في غيره»[2].

1-ينظر: المرجع السابق، ج1، ص 53.

2-المرجع نفسه، ج1، ص 54.

***مفهوم الحدث:**

يـدّعي مركس أن الحـدث عنـد سـيبويـه «هو مـا يجعـل معنـاهـا مطـابقـا لمعنى (accident)»[1]. ويردّ عليه عبد الرحمن الحاج صـالح بقولـه: «من أعظم ما ارتكبه هذا المستشرق من غلطات... أن يبني كلّ تفسير لغوي اعتمادا على المعنى المستخرج بالقرائن (senscontextuel) لا المعنى الوضعي (senslexical)»[2].

***مسـألة التحول** : زعم مركس أنّ العرب يطلقون اسـم الصّـرف على التحوّل الإعرابي (déclinaison)، ودراسـة أواخر الكلم من التغيّر والتحوّل الصـرفي (conjugaison) خاص بالأفعال، بينما يردّ عبد الرحمن الحاج صالح بأنه خاص بالأسماء والأفعال؛ لأنّ العرب كان يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة تصريف التي تدل على الميل في اليونانية (flisis).

***الجنس:** قال مركس إنّه كان مجهولا عند النحاة، وهذا يظهر في قوله: «إنّ الجنس كان شـيئا مجهولا عند النحاة على الرغم من إلمامهم بمعنى التذكير والتأنيث اللّذين هما فرعان لهذا الأصل العام...فاضطر حينئذ إلى اقتباس لفظ (genos) الإغريقي وقالوا "جنس"»[3].

والملاحظ أن سيبويه لم يتطرّق إلى لفظ "جنس" بهذا المعنى؛ وإنما وجد هذا اللفظ في النحو العربي بعد أن اكتمل نشوؤه في المرحلة الأولى.

1-المرجع السابق، ج1، ص 56.
2-المرجع نفسه، ج1، ص 56.
3-المرجع نفسه، ج1، ص 59.

***القسمة الثلاثية للكلام بين المنطق الأرسطي، ووجهة نطر عبد الرحمن الحاج صالح:**

-التقسيم الأرسطي يعتمد على العقل والمنطق، وهذا ما ورد في كتاب العبارة لباري أرمينياس الذي يحدد فيه أرسطو ما سمّاه الأقاويل التي تركز على الحكم وأجزائه (jugement) بمعنى (Rhema- Onoma).

-ترجم حُنين بن إسحاق للاسم والكلمة بقوله: «أرسطو حدّد الاسم هو لفظة دالة بالتواطؤ مجرّدة من الزّمان وليس واحد من أجزائه دالّا على انفراده»[1].

أما معنى الكلمة حسب قوله: «فهي تدلّ مع ما تدلّ عليه على زمان، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده، وهي أبدا دليل ما يقال على غيره»[2].

-تقسيم الكلام إلى الاسم، والكلمة، والرباط، والفاصلة، غير دقيق ومحدّد للعلاقة التي تربط هذه العلاقة اللغويّة، وهو تقسيم رباعي عكس التقسيم الثلاثي عند العرب.

**1-الرباط عند أرسطو** (Conjonction Sundesmos):

يعرّفها بأنّها صوت مركّب غير مدلول وغير دال بمنزلة أمّا، وهذا في لغة اليونان عبارة عن حروف (الواو، الفاء، ما، هو، الألف)، وقد علّق "ابن رشد" على هذا بقوله: «وأما الرباط

1-عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 49.
2-المرجع نفسه، ص 49.

فهو صوت مركب غير دال مفردا؛ وذلك بمنزلة الواو العاطفة، وثمّ، وهي بالجملة الحروف التي تربط الكلام بعضه ببعض ...»[1].

**2-الفاصلة:** ( Arthron= Articulation/Article):

يحدّدها أرسطو بقوله: «وأمّا الفاصلة فهي صوت مركّب غير مدلول، إما لابتداء القول وأما لآخره أو حدّ ذلك بمنزلة الفاء أو من أجل أو إلّا»[2].

**المبحث الثالث: أوجه التباين والاختلاف بين النحو العربي ومنطق أرسطو**

**1-أوجه اختلاف القسمة الثلاثية بين النحاة القدامى ومنطق أرسطو:**

دأب النحاة العرب القدامى بداية مع سيبويه إلى تقسيم الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وهذا التقسيم الثلاثي سار عليه جميع من جاء بعد إمام النحاة سيبويه، وقد أقام اليونان تقسيمهم على أساس في التصنيف والتفسير، وهذا الذي دفعهم إلى ضبط جداول خاصة بكلّ قسم من الأقسام، وذلك تبعا لجملة من الخصائص التي يشترك فيها أفراد الجدول الواحد أو الباب الواحد، ولعلّ هذا الأمر الذي جعل عملهم يصطبغ بالعلمية والموضوعية، وقائما على أساس تحليلي منهجي دقيق؛ حيث أفرد النحاة القدامى لكلّ جنس حدّا خاصّا به، وينفرد به دون غيره من الأجناس، وذكر سيبويه في باب "هذا باب علم ما

1-المرجع السابق، ص 50.

2-المرجع نفسه، ص 50.

الكلم من العربية": هذا موضوع كتابه الذي نقله عنه أصحابه ويسأل في ذلك عن أشياء: أولها أن يقال: إلام أشار إليه سيبويه بقوله: هذا الإشارة وبما تقع لك حاضر؟ فالجواب عن ذلك أنّه يحمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون أشار إلى ما في نفسه من علم وذلك حاضر، كما يقول القائل: "نفعنا الله بعلمك"، والثاني: أن يكون أشار إلى متوقّع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه، والثالث: أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه كقولك: هذا ما شهد عليه الشهود المسمّون في هذا الكتاب، وأمّا "علم" فمصدر، إمّا أن يكون مصدر أن تَعلم أو أن يُعلم؛ لأنّ المصادر العاملة عمل الأفعال تقدّر بأن الخفيفة والفعل بعدها، فإذا قُدّر علم بأن تعلم كان الكلام على "ما من ثلاثة أوجه: أن تكون استفهامية، أو أن تكون بمعنى (الذي)، أو أن تكون أيضا بمعنى الذي ويكون صلتها هو الكلم»[1].

## 2-وجهة نظر اللسانيين المحدثين من القسمة الثلاثية:

وجّه بعض اللّسانيين المحدثين نقدا لاذعا لهذا التقسيم؛ لأنّ النحاة المتقدّمين ساروا على: «ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة، ولمّا حاول اللّغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على الأسماء، كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال»[2].

1-أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 9.

2-عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص 182.

لذلك دعا هؤلاء اللسانيون إلى ضرورة تقسيم للكلمة يكون فيها موضوع الدّرس فهو اللّغة، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، ويرون أنه قد حان الوقت لكي يُستعاض عن هذا التقسيم بتقسيم أخر جديد أقرب إلى الدقّة العلمية، وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة، وأقرب لمقتضيات علم اللّغة الحديث؛ لأن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدّده طبيعة الاستعمال اللّغوي في كلّ لغة من اللّغات، هذا وقد كان رأي "عبد الرحمان الحاج صالح" مخالفا تماما لما يستند إليه المحدثون من كون القسمة الثلاثية مردّها إلى التقسيم اليوناني؛ حيث يقول في هذا الصّدد: «أنّ تقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض المناطقة، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسوطالسي؛ فأرسطو يهتم بجزئي الحكم (الاسم والكلمة) لأجل الحكم فقط؛ فالكلمة عنده دليل على ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع، وأمّا قولنا ما صحّ أو قولنا لا مرض فليست أسمّيه كلمة ... وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غيره موجود»[1].

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح في السياق ذاته أيضا: «أنّ الكلمة هي كلّ ما تحكم به على شيء، وذلك الشيء هو الاسم؛ فالاسم كما يفهمه سيبويه صالح عند أرسطو أن يكون كلمة؛ إذ يمكن به الحكم به لحرف الوجود، فأين هذا الاسم والفعل في النحو العربي»[2].

1-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 54-55.

2-المرجع نفسه، ج1، ص 55.

هذا ويفنّد عبد الرحمن الحاج صالح كلّ المزاعم التي تربط القسمة الأرسطوطاليسية بالقسمة الثلاثية متيقنا بقوله: «أنّ النحو العربي قد أسّس على الغرض الذي منه خلق اللسان وهو الإفادة، فغرضه لغوي محض؛ إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث، وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام، فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما أرسطو، بل قد يوافق هذان المفهومان المحدث عنه (المسند إليه) والمحدث به (المسند)، بشرط أن يعدّ فيهما التصديق والتكذيب؛ أي من حيث صحّة الحكم وبطلانه، والواقع أن هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه (ووجوده عند من تلاه يدل على تأثرهم بالمنطق)، ومن جرّاء ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية، فهي الحديث لا الحكم من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة بين قطبين لافظ وسامع، وإن اشتبه الأمران على متأخري النحاة، فليس إلا أنهم تناسوا حقيقة البلاغ اللّغوي»[1].

وفي السّياق ذاته يرد عبد الرحمن الحاج صالح على مركس بقوله: «قال مركس عن الحرف أنّه ينظر إلى الكلمة في كتب أرسطو، والعجيب أنه يحمّل سيبويه ما لم يقله؛ إذ يزعم أنّ تحديد سيبويه ينفي أن يكون للحرف معنى لذاته، فمتى يا ترى قاله سيبويه؟ وقد جاءت في كتابه هذه الحدود: الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل...ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى ليس غير، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى، فلهذا الحدّ مظهر إيجابي، وهو تحديد المجرى فهو عبارة على اقتصار مجيئه لمعنى خاص

1-المرجع السابق، ج1، ص 55.

(الاستفهام والنفي والنداء) وأما مقابلته لقسيمتيه فلأنّهما قد يشاركانه في اللقب (إذ من معاني الحرف: الكلمة) وأداء المعاني فإنّ الاسم والفعل ربّما دلّا بصيغتهما على معنى من المعاني النحوية، مثل المبالغة والاستقبال»[1].

ويقول عبد الرحمان الحاج صـــالح معقّبا على رأي مركس: «يدعي مركس أنّ ما يقوله سيبويه عن الأحداث، وهو يجعل معناها مطابقا لمعنى accidents، فمنقول عن أرسطو على مثال ما يراه هو نفسه، ولعلّ هذا من أعظم ما ارتكبه هذا المستشرق من الغلطات، فإنّ المبدأ الذي يبني عليه كلّ تفســـير لغوي هو الاعتماد على المعنى المســـتخرج بالقرائن لا المعنى الوضـــعي، فإذا نحن نظرنا إلى المفهوم الذي قصـــده أرســـطو من كلمة رأيناه ينحصـــر في معنيين هما:

–ما يقابل المادة، وهو لا يوجد إلّا في غيره، كاللون، والصورة، وهما يزولان بزوال المادة لا تزول هي بزوالها.

–ما يقابل الجوهر وهو ما ليس من ماهية الشيء أو جوهره كالجلوس والافتراش؛ إذ ليس هذان الفعلان بلازمين لجوهر الجالس والمفترش، ولا تكاد تدل كلمة حدث على ما يفهم من كلمة accidents إلّا في الوصف المشتق منه على صيغة اسم الفاعل الحادث الذي يجري استعماله عند فلاسفة العرب، وهم أتباع الفلسفة اليونانية غير أنّ مرادهم بالحدوث في هذا

1–المرجع السابق، ج1، ص 55–56.

الوصف ما يعاقب القدم؛ أي ما يحدثه الله وهو القديم الأزلي من المخلوقات، وهو ينظر إلى معنى Contingent، وقد ترجم حنين بن إسحاق كلمة Sumbebekos بكلمة عرض تارة وبعبارة الأشياء اللاحقة تارة أخرى وهاهي ذي ترجمته»[1].

ويقول عبد الرحمان الحاج صالح أيضا : «أمّا في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدلّ عليه الفعل والمصدر؛ أي معنى الوقوع وصدور أمر سواء كان ذلك بالتجدّد (بالحركة والجلوس والمشي) أم بالثبوت (كالنوم على حالة، أو حلية، أو غريزة)، وقد وضع اللّغويون المعاصرون كلمة كانت تنقصهم تؤدي المعنى تماما وهي من Procès اللاتينية»[2].

ويخلص عبد الرحمن الحاج صالح إلى نتيجة مفادها أنّ «مركس أثار مسألة التحوّل للكلم إفرادا، وزعم أن العرب يطلقون اسم الصّرف على التحوّل الإعرابي؛ أي ما يعتري أواخر الكلم من التغيّر وعلى التحوّل الصرفي وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال، فالعرب في رأيه مدينون لأرسطو لمفهوم التصريف؛ إذ يراه مركس صالحا للأسماء والأفعال ويزيد الطين بلة أنّ العرب يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة "تصريف" التي تدلّ على الميل في اليونانية Klisis، وحاولوا أن يفسّروها تفسيرا بعيدا، فإنّهم يرونها مشتقّة من صرف، ومصدرها "صريف" ومعناه صرير الباب أو الصوت»[3].

1-المرجع السابق، ج1، ص 57.

2-المرجع نفسه، ج1، ص 57.

3-المرجع نفسه، ج1، ص 57 .

ويؤكّد عبد الرحمان الحاج صـالح مجموعة من المبادئ التي مدارها أنّ «كلمة صـرف عند سيبويه لا تدلّ على تحويل صيغ الأفعال أبدا؛ وإنّما هي صفة للاسم المتمكّن أمكن؛ أي الاسم الذي يُعرب بالحركات الثلاث ويدخله التنوين، ثمّ إن علم الصرف تسمية حديثة قابلوها بعلم النحو "علم التراكيب"، ولم يكن هذان العلمان منفصلين في أول الأمر، ولا يدخل في هذا العلم، الصـــرف، وأمّا التحوّل الإفرادي فلا يحدث أصـــلا على أحوال الكلم تركيبيا، وليس خاصا بالأفعال»[1].

ويبيّن عبد الرحمان الحاج صـــالح نقده لمركس بقوله: «إنّ الأحكام الإعرابية بعيد جدا أن تكون مأخوذة من اليونانية؛ إذ نرى مركس يتكّلف ويتعسّـف أيّما تعسّـف لمحاولة التوفيق بين معنى الزمن في وضـــع اللّغـة ومعنى الحكم الإعرابي، ويبيّن معنى الجرّ الـذي يراه منحصـرا في الإضـافة، وبين اليونانية وبين النصـب الذي يريد هو أنّه فقط يدل على الغاية، وكم كان عليه أن ينظر إلى ما يقوله سـيبويه ومن تلاه عن هذه الألقاب، فأسـماء الأحكام الإعرابية مأخوذة من أسـماء علاماتها التي هي الحركات، فقد سـمّى النّحاة هذه الأصـوات الناقصة على حد تعبيرهم حركات المجاز»[2].

1-المرجع السابق، ج1، ص 58.

2-المرجع السابق، ج1، ص 59.

# خـــاتمة

بعد هذا العرض نصل إلى جملة من النتائج التي يمكن إجمالها على النّحو الآتي:

- ✓ اعتمد النّحاة المحدثون في نقدهم للنّحو القديم على آليات وأسس غير عربيّة، وهذا ما جعل نقدهم يخرج عن دائرة الموضوعية.
- ✓ إبراهيم أنيس بعدّه من أوائل الباحثين الذين أعطوا نظرة جديدة حول التقسيم يبدو أنّ نظرته لا تتّصف بالتحرّي الدقيق والشامل، وهي أقرب إلى أن تكون مجرّد ملاحظات عابرة.
- ✓ اعتمد النّحاة المحدثون في عرض آرائهم حول نقد النّحو القديم على آليات وقواعد النّحاة المتأخرين، وهذا ما جعل عملية النّقد جزئية؛ لأنّ النّقد يجب أن يكون مسحا شاملا لجميع القواعد التي وضعها النحاة القدامى بدءا من سيبويه مؤسس هذا العلم.
- ✓ اعتمد عبد الرحمن الحاج صالح في بسط آرائه على أدلة موثقة؛ ممّا جعل آراءه أقرب إلى الصواب والموضوعية من آراء غيره.
- ✓ إنّ مسألة تأثّر النّحو العربي بمنطق أرسطو من المسائل التي لا يمكن الجزم بها، إلّا بما يقدّم من دلائل قطعيّة تكون الفيصل في البرهنة على ذلك التأثير.

# قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

**قائمة المصادر والمراجع:**

1-إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.

2-ابن السّراج البغدادي أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: محمد عثمان، الناشر المكتبة الثقافية الدينية، ط1، 2009م.

3-ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000 م.

4-ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2007 م، ج2.

5-ابن عقيل بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، تحقيق وتأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1، 1400هـ- 1980م.

6-ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2010م.

7-ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم العربيّة لأبي حيان الأندلسي، تح: صلاح رواي، دار المرجان، مصر، ط2.

8-ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح: بركات يوسف، دار الفكر بيروت لبنان، ط1، 2005 م.

9-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 1425هـ- 2004 م.

10-ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة الأميرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

11-أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والنشر، مصر، (د.ط)، 2012م.

12-الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هيود، دار بيروت، لبنان، ط1، 1999 م.

13-جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، 1975 م.

14-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 1421 هـ-2001 م.

15-الرازي زين الدين محمد بن أبي بكر، مختار الصّحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994م.

16-الرمّاني أبو الحسن علي بن عيسى، رسائل في النحو واللغة، تح: محمد جواد يوسف يعقوب مسكوتي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

17-الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علم النحو، تح: محمد السيّد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت.

18-الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1424 هـ- 2004م.

19-سيبويه أبو بشر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

20-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1407 هـ-1988م.

21-السّيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي السيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017 م.

22-الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صدّيق منشاوي، دار الفضيلة، مصر، (د.ط)، 2004 م.

23-عادل خلف، نحو اللّغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1414 هـ- 1994 م.

24-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف للنشر، مصر، ط3، (د.ت).

25-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر (د.ط)،2007 م.

26-عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

27-عبد الرحمان بن محمد بن قاسم المالكي، شرح كتاب الحدود للأبذي، تح: المتولي بن رمضان احمد الدميري، (د.ط)، 1993م.

28-عبد العزيز الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2003م.

29-عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ط7، 1400هـ-1980م.

30-عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.

31-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

32-فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، (د.ط)، 1977م.

33-المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيما، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط1، 1994م.

34-محمد حسن آل ياسين، الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

35-محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، (د.ط)، 1994م.

36-مصطفى الغلاييني، جامع دروس العربية، تنقيح: عبد المنعم ابن خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1994م.

# فهرس المحتويات

| العناوين | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | / |
| **شكر وعرفان** | / |
| **مقدّمة** | **أ-ث** |
| **مدخل: الكلام العربي مفاهيم ومصطلحات** | 10-5 |
| 1-مفهوم الكلام | 7-6 |
| أ-لغة | 7-6 |
| ب-اصطلاحا | 8-7 |
| 2-الكلام والقول | 9-8 |
| 3-الكلام والجملة | 10-9 |
| **الفصل الأول: الدّرس النحوي لأقسام الكلام العربي بين القديم والحديث** | **60-11** |
| **المبحث الأول: مقاييس أقسام الكلام عند القدماء** | **22-11** |
| 1- مقاييس أقسام الكلام عند القدماء | 12 |
| 2- أقسام الكلام عند سيبويه | 12 |
| 3-مقياس المعنى | 12 |
| أ-حد الاسم | 14-12 |
| ب-حد الفعل | 17-14 |
| ج-حد الحرف | 18-17 |
| 4-أدلة تقسيم الثلاثي عند القدماء | 19-18 |

| | |
|---|---|
| 5-أسس تقسيم القدماء للكلام | 22-20 |
| **المبحث الثاني: مقاييس أقسام الكلام عند المحدثين** | **60-22** |
| 1-إبراهيم أنيس | 34-22 |
| أ- تقسيم إبراهيم أنيس للكلام العربي | 31-22 |
| ب-نقد وتقييم تقسيم إبراهيم أنيس للكلام العربي | 34-32 |
| 2-مهدي المخزومي | 44-35 |
| أ- تقسيم مهدي المخزومي للكلام العربي | 39-35 |
| ب- نقد وتقييم مهدي المخزومي للكلام العربي | 44-39 |
| 3-تمّام حسان | 60-45 |
| أ- تقسيم تمام حسان للكلام العربي | 54-45 |
| ب- نقد وتقييم تمام حسان للكلام العربي | 60-54 |
| **الفصل الثاني: رؤى عبد الرحمن الحاج صالح لأقسام الكلام العربي** | **103-61** |
| **المبحث الأول: النحو العربي بين الأصالة والتأثر بمنطق أرسطو** | **66-62** |
| 1-أدلة عقلية وأدلة تاريخية | 63-62 |
| أ- أدلة عقلية | 62 |
| ب-أدلة تاريخية | 63-62 |
| 2-آراء بعض المستشرقين في تأثر النحو العربي | 64-63 |
| 3-آراء بعض العرب المعاصرين | 64 |
| أ-أحمد أمين | 64 |

| | |
|---|---|
| ب-مهدي المخزومي | 66-65 |
| **المبحث الثاني: القسمة الثلاثيّة عند النّحاة القدامى ومضامينها** | **95-66** |
| 1-معايير أقسام الكلام والحكم النحوي | 71-66 |
| 2-منطلقات القسمة الثلاثية عند النحاة القدامى | 81-71 |
| أ-الاسم | 79-72 |
| ب-الفعل | 81-79 |
| ج-الحرف | 81 |
| 3-القسمة الثلاثية من وجهة نظر الغربيين | 89-81 |
| 4-نقد عبد الرحمن الحاج صالح لفرضيات مركس | 95-89 |
| 5-القسمة الثلاثيّة للكلام بين المنطق الأرسطي ووجهة نظر الحاج صالح | 97-96 |
| **المبحث الثالث: أوجه التباين والاختلاف بين النحو العربي ومنطق أرسطو** | **103-97** |
| 1-أوجه اختلاف القسمة الثلاثية بين النحاة القدامى ومنطق أرسطو | 98-97 |
| 2-وجهة نظر اللسانيين المحدثين في القسمة الثلاثية | 103-98 |
| **الخاتمة** | **105-104** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **109-106** |
| **فهرس الموضوعات** | **113-110** |

الملخص :

لقد تناولنا في هذه القضية , قضية من قضايا النحو العربي و التي تندرج تحت عنوان أقسام الكلام من منظور عبد الرحمان الحاج صالح , حيث تطرقنا فيه إلى مجموعة من القضايا من بينها أقسام الكلام عند القدماء وما هي أهم المقاييس التي اعتمدوا فيها على ذلك ثم تطرقنا أيضا إلى أقسام الكلام عند المحدثين ثم ذكرنا رأي عبد الرحمان الحاج صالح اتجاه ما قدمه المحدثين من نقد هذه القسمة ومن بينها قضية النحو العربي و منطق أرسطو وقضية القسمة الثلاثية وعلاقتها بالمنطق.

**Abstrat**

We have dealt with this work, one of the issues of Arabic grammar, which falls under the title of sections of speech from the perspective of Abd al-Rahman al-Haj Saleh, where we touched upon a group of issues, including the sections of speech among the ancients and what are the most important standards they relied on that, then we also touched upon Sections of speech for the modernists, then we mentioned the opinion of Abd al-Rahman al-Hajj Salih towards the criticism presented by the modernists, including the issue of Arabic grammar, Aristotle's logic, the issue of triple division and its relationship to logic.